تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة "رؤية مقترحة"

إعداد

د/ إسراء محمد أحمد محمد رجب

دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص " اصول التربية"

كلية التربية – جامعة جنوب الوادي

تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة "رؤية مقترحة"

إعداد

د/ إسراء محمد أحمد محمد رجب
دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص " اصول التربية"
كلية التربية – جامعة جنوب الوادي

المستخلص :

تسعى العديد من الدول في جميع أنحاء العالم ، وخاصة البلدان النامية ، بما في ذلك مصر ، إلى الحد من البطالة من أجل تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ ، الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ، وتحقيق العمالة الكاملة من خلال توفير فرص عمل لائقة للأفراد. و تعتبر ريادة الأعمال أحد المحركات الرئيسة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، لذا فهي تؤدي دورًا حيويًا في اقتصاديات العديد من بلدان العالم. كما يعد التعليم لريادة الأعمال الآلية الأساسية للتحول نحو ريادة الأعمال ، إذ يتولي التعليم لريادة الأعمال مهمة تزويد الشباب بالمهارات اللازمة والقدرات الإبداعية لبناء شخصيتهم واتجاهاتهم ورؤيتهم، مما يساعدهم علي إنشاء مشروعات ريادية تمكن من خلق فرص عمل وخفض معدل البطالة في مصر. لذلك ، هدفت الدراسة إلى تعرف الإطار النظري والمفاهيمي لكل من التنمية المستدامة والتعليم لريادة الأعمال ، كما هدفت إلي تحليل الوضع الراهن لتعليم ريادة الأعمال وريادة الأعمال في مصر. وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي؛ لملائمته لطبيعة موضوع الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوه. ومن ثم خلصت الدراسة إلى صياغة رؤية مقترحة تمكن من تطوير التعليم الجامعى نحو تعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم لريادة الأعمال، التعليم الريادي ، التنمية المستدامة، رؤية مقترحة.

Developing Higher Education towards Entrepreneurship Education in the light of the Dimensions of Sustainable Development. "A proposed vision"

Prepare

Esraa Mohamed Ahmed Mohamed Ragab

Ph.D. in Education, Major: "Foundations of Education"

Faculty of Education, South Valley University

Abstract:

Many Countries over the world, especially the developing countries, including Egypt, seek to reduce unemployment in order to achieve the eighth objective of the United Nations ٢٠٣٠ sustainable development goals (SDGs), which aim to promote inclusive and sustainable economic growth, and to achieve full employment by providing decent work. Entrepreneurship is considered one of the main key drivers for Sustainable Development and Economic growth so it has a vital role in the economies of many countries over the world. Entrepreneurship Education is considered the essential mechanism of transforming towards Entrepreneurship, as it provides youth with necessary skills and creative capabilities to build their personality, attitudes and vision, which helps them to establish entrepreneurial projects that enable to create jobs and reduce the unemployment rate in Egypt. Therefore, the research aims to study the theoretical and conceptual framework of both Sustainable Development and Entrepreneurship Education. Also; it aims to analyze the current status of Entrepreneurship and Entrepreneurship Education in Egypt. Finally, it concluded with formulating a proposed vision for Developing Higher Education towards Entrepreneurship Education in the light of the Dimensions of Sustainable Development. To achieve these previous goals, the research used the descriptive approach.

Keywords: **Entrepreneurship Education, Sustainable Development, proposed vision**

مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة نموذجاً للتنمية في كل مكان حول العالم، وهي المصطلح الجوهري لمخططي التنمية، وموضوع المؤتمرات والأوراق الأكاديمية والبحثية، حيث أعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥ كأهداف رئيسة لصياغة استراتيجيات وسياسات التنمية لجميع دول العالم. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحداث تحولات في الهيكل الاقتصادي للمجتمعات والحد من البطالة وإعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والبيئة الطبيعية، وإعادة تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك، مما يقتضي التحول إلي القطاعات والأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية لمعالجة المعوقات التنموية التقليدية. (صفاء المطيري، ٢٠١٩، ١)

وفي سياق تحقيق التنمية المستدامة؛ اتجهت غالبية الدول المتقدمة نحو ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إذ تعتبر ريادة الأعمال واحدة من أهم القوي الاقتصادية حول العالم علي مدي العقود القليلة الماضية وذلك لكونها وسيلة لإبتكار وتكوين فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين القوي الاقتصادية، وتتطلب رواد أعمال ذو كفاءات وسمات مميزة تتمثل في القدرة علي المخاطرة والإبداع والابتكار لإنشاء مشروعات ريادية ناجحة ذات قيمة مضافة. (Chung-Gyu Byun et al., ٢٠١٨, ٢)

وذلك من خلال تطوير التعليم الجامعي لتضمين وتفعيل تعليم ريادة الأعمال والفكر الإبداعي وربط التعليم بسوق العمل والحياة العملية، مما يسهم في نمو المشاريع الريادية الابتكارية. وبالتالي يتحول دور التعليم الجامعي والجامعات من تعليم تقليدي يبحث عن توافق المخرجات التعليعيمة مع احتياجات سوق العمل ، إلي تعليم ريادي يهدف إلي إعداد خريجين قادرين علي ابتكار وصنع فرص عمل.

يهدف التعليم الجامعي لريادة الأعمال إلي تكوين رائد اعمال ذو عقلية ريادية وفكر ريادي يتميز بمجموعة من المهارات والاتجاهات والقدرات التحفيزية التي تتمثل في القدرة علي التواصل وصنع القرار وروح المبادرة، والتفكير الاستراتيجي في حل المشكلات والقدرة علي إدارة الأزمات وحساب المخاطر. ويركز التعليم الريادي علي طرق التفكير الريادية والتواصل

والتعلم والتنظيم من خلال إعداد مشاريع ابتكارية جديدة او تطوير المشاريع الحالية بصورة إبداعية وتخطيط المؤسسات الأكاديمية او التجارية او الأجتماعية لريادة الأعمال.(Gibb, ٢٠١٢،١٧)

وقد أشارت دراسة كل من (إتزكويتس و تشو) إلي أكدت الأبحاث أن المساهمة الابتكارية للجامعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية هي أساس مفهوم التعليم الريادي والقوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يحقق التنمية المستدامة للمجتمعات في جميع الأبعاد والجوانب التنموية. (Etzkowitz, H., & Zhou, C., ٢٠٠٨, ٦٢٩).

ويتضح مما سبق أن الأهتمام بتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال يعد مطلباً رئيساً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ولإستدامة التنمية فيه، فالجامعات أصبحت مطالبة بالتحول من النهج والفكر الضيق الذي يصدر للمجتمع خريجين مؤهلين في تخصص معين للبحث عن وظيفة في هذا التخصص إلي خريجين ذوي مهارات وقدرات ريادية قادرين علي أن يصبحوا رواد أعمال من خلال تأسيس أعمال خاصة بهم وإيجاد وابتكار فرص عمل جديدة.

مشكلة الدراسة:

تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما في البلدان النامية ، ضغوط متزايدة للحد من البطالة ، إذ يمثل الحد من البطالة تحقيقا لهدف رئيسي من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الذي يحث الدول علي توفير فرص عمل لائق لجميع الأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي مع العمل علي توفير مناخ اقتصادي مستقر ومستدام. وعلي الجهة الأخري؛ فإن القدرة الاقتصادية المحدودة للبلدان النامية ، بما في ذلك مصر ، تجعل من الصعب توفير فرص عمل للخريجين الجدد سنويا ، مما دفع إلى التوجه نحو ريادة الأعمال كأداة وطريقة لإبتكار فرص العمل.

وبالرغم من سعي مصر إلي تأصيل ريادة الأعمال بالتعليم الجامعي من خلال تزويد الطلاب بمهارات ريادة الأعمال وغرس روح الإبداع والابتكار لديهم لتأهيلهم لدورهم المستقبلي كرواد اعمال في المجتمع ، إلا أن لا يزال هناك العديد من أوجه القصور التي تضعف الجهود المبذولة لإدخال ريادة الأعمال في التعليم الجامعي.

فقد أشار تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor ، صنفت مصر في المرتبة الأخيرة ثلاث مرات، في كلا من ريادة الأعمال وبرامج التدريب علي: في عام ٢٠٠٨ ؛ احتلت المرتبة الثانية من بين ٣١ دولة ، وفي عام ٢٠١٠؛ من بين ٥٣ دولة ، وفي عام ٢٠١٢ من بين ٦٩ دولة. .(Hattab, H., ٢٠١٢, ٥٣)

وقد أحتلت مصر المرتبة الأخيرة رقم (٥٤) علي مستوي جميع الدول في التعليم الريادي، وتبلغ درجة مصر في التعليم الريادي في مرحلة التعليم العالي نحو (٣,٨) مقارنة بالمتوسط العالمي (٤,٨).(GERA, ٢٠١٨, ١٣٢-١٣٣) ويؤول ذلك إلى تدني التعليم الريادي في نظام التعليم في جميع مراحله ومستوياته ، وخاصة التعليم الجامعي.

كما أفاد تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠١٢ إلي أن ما يزيد عن ٣٠% من الخريجين لم يقوموا بأي مشروعات ريادية (Egypt Network for Integrated Development, ٢٠١٤،٤) كما أشار تقرير التنافسية العالمي إلي تراجع ترتيب مصر في مؤشر تطور الاعمال والابتكار من الترتيب ٩٦ إلي الترتيب ١١٣، فضلا عن تراجع ترتيب مصر مؤشر خدمات البحث والتدريب في مجال ريادة الأعمال من من الترتيب ١٠٣ إلي الترتيب ١٢٤، وذلك في العامين ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥. (Schwab,K. , ٢٠١٤, ١٩-٢٠)

وقد أشارت الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ إلي تدني ترتيب مصر في مؤشر الأبتكار إذ وصل ترتيبها ٩٩ من ١٤٣ دولة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥-٢٠٣٠، ٢٨-٢٩) كما أشارت أحدي الدراسات السابقة إلي انخفاض ريادة الأعمال إلي حد كبير سواء علي مستوي الأنشطة الريادية او نسبة الأشخاص الرياديين (رواد الأعمال) من إجمالي الراشدين في مصر (من هم في سن ١٨ إلي ٦٤) عام، وهذه الفترة العمرية تضم شريحة طلاب التعليم العالي والخريجين المعرضين للبطالة نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.(السعيد،٢٠١٥، ١٣٧).

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح حجم المشكلات والتحديات التي تؤثر سلباً علي الاقتصاد وسوق العمل، كما يتضح أوجه القصور في دور الجامعات وعجز مخرجات التعليم الجامعي عن إمداد المجتمع بخريجين ذو عقليات ريادية قادرين علي التكيف مع متطلبات سوق العمل، لذا أصبح من

الضروري تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال بما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع. ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة؟
٢. ما الإطار النظري والمفاهيمي للتعليم لريادة الأعمال؟
٣. ما الوضع الراهن لريادة الأعمال والتعليم لريادة الأعمال في مصر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟
٤. ما الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تطوير التعليم الجامعي في مصر نحو التعليم الريادي في ضوء التنمية المستدامة وابعادها وأهدافها ، وذلك من خلال تفعيل التعليم لريادة الأعمال بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف علي الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة.
- التعرف علي الإطار النظري والمفاهيمي للتعليم لريادة الأعمال.
- الوقوف علي الوضع الراهن لريادة الاعمال والتعليم لريادة الأعمال في مصر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- تقديم رؤية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لرريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

تتناول الدراسة بعض المصطلحات الجوهرية مثل التنمية المستدامة والتعليم الريادي ويمكن تبيانهم علي النحو التالي:

١- التنمية المستدامة Sustainable Development :

يمكن النظر إلي مفهوم التنمية المستدامة علي أنه مصطلح يتكون من كلمتين : مستدام، وتنمية، وتعرف التنمية على أنها "عملية تطورية تزداد فيها القدرة البشرية من حيث بدء هياكل جديدة ، والتعامل مع المشاكل ، والتكيف مع التغيير المستمر ، والسعي الهادف والإبداعي لتحقيق أهداف جديدة.(Du Pisani, ٢٠٠٦, ٨٦)

وتعني الاستدامة حرفيًا القدرة على الحفاظ على بعض الكيانات أو النتائج أو العمليات بمرور الوقت، ويشير هذا المفهوم إلي تحسين واستدامة اقتصاد صحي، ونظام بيئي وأجتماعي من اجل التنمية البشرية. إذ تعني الاستدامة التوزيع الفعال والعادل للموارد بين الأجيال مع إدارة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية داخل حدود النظام البيئي المحدود. ويعرف (هاك) التنمية المستدامة بأنها : محاولة لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والسلامة البيئية والرفاهية الاجتماعية. (Hák, Janoušková, and Moldan ,٢٠١٦, ٥٦٥-٥٧٣)

وقد عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها تطوير يلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. (Justice Mensah, ٢٠١٩, ٤) وفقًا لـــ (كولك) ، يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عمليات صنع القرار. (Kolk, A. , ٢٠١٦, ٢٦)

وتعرف الدراسة التنمية المستدامة إجرائياً بأنها : نموذج تنموي ومفهوم يدعو إلى تحسين مستويات المعيشة وتلبية احتياجات الناس الأساسية وحقوقهم في العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتعلق بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، دون تعريض النظم البيئية للأرض للخطر أو التسبب في تحديات بيئية مثل إزالة الغابات وتلوث المياه والهواء التي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل مثل تغير المناخ وانقراض الأنواع.

٢- التعليم لريادة الأعمال Entrepreneurship Education:

يوجد العديد من التعريفات للتعليم لريادة الأعمال، ويمكن تناول هذا المفهوم من خلال ما يلي:

أ- مفهوم الريادة:

تنوعت مفاهيم الريادة وتعددت ومن بينها:

- في اللغة:

تعني الريادة في اللغة العربية الرئاسة والقيادة وهي مشتقة من الفعل (راد) ، وراد الكلأ يَرُدوه رَوْداً وريِاداً وارتاده ارتياداً بمعنى أي طلبه ، و (الرائد) اسم فاعل من راد ، وهو الذي يقود القوم ويتقدمهم، ويسبق غيره ويمهد السبل المستقبلية. يقال: بعثنا رائداً يرود لنا الكلأ والمنزل ويرتاد والمعنى واحد أي ينظر ويطلب ويختار أفضله. فالرائد كان يبعثه ويرسله قومه لأستكشاف مساقط المطر واماكن جديدة للكلأ.(ابن منظور، د.ت، ١٨٧)

- في الاصطلاح:

هي عملية تقوم علي مفهوم الإبداع والابتكار للبدء في مشروع جديد من من خلال تحديد فرص السوق وبناء مجموعة فريدة من الموارد التي من خلالها يمكن استغلال الفرص، واستغلال الموارد المتاحة وتوظيفها من خلال تطوير منتجات جديدة أو البحث عن أسواق جديدة أو كليهما لبدء عمل ونشاط جديد. وتعتبر ريادة الاعمال من أبرز القوي الرئيسية الدافعة للأقتصاد المعاصر ، ومن أهم الادوات المعينة علي مجابهة التنافسية العالمية والتغيرات المتسارعة . (Sascha Kraus& Ilkka Kauranen, ٢٠٠٩, ٣٨-٣٩)

وقد أقترنت الريادة بالطلاب الجامعيين وشباب الخريجين الذين يبادروا بأغتنام الفرص وتقديم افكار مبتكرة بغض النظر عن توافر الموارد أو نقص المصادر المتاحة وذلك من خلال تقديم افكار مبتكرة واجراءات ابداعية وخدمات ومنتجات جديدة غير معتادة. (عبدالله، ٢٠١٤م، ص ٢٣٩)

ب- تعريف التعليم لريادة الأعمال:

يعرف التعليم لريادة الأعمال بأنه التعليم الذي يعني بإكساب الأفراد المهارات العقلية والتنظيمية الضرورية بهدف تمكينهم من اقامة مشاريع مستقبلية خاصة بهم. (Alexandria, et al, ٢٠١٤،٢١)

وفي ضوء المفاهيم السابقة للريادة والتعليم لريادة الأعمال ، تعرف الدراسة التعليم لريادة الأعمال إجرائياً بأنه إعداد الطلاب والخريجين لسوق العمل وعالم الأعمال وتنمية التفكير الإبداعي لديهم، وتبني الأفراد ذوي السمات الريادية وتنمية قدراتهم الريادية. وتزويد الأفراد بمهارات العمل الريادي المنظم، ومهارات الاطلاع والمعرفة بالأقتصاد المحلي والدولي بهدف تمكينهم من خلق فرص عمل مبتكرة وجديدة وافكار إبداعية ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، وتلبي متطلبات وتطلعات الأسواق المحلية والدولية.

منهج الدراسة:

أعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي لفهم وتحليل الإطار النظري والمفاهيمي للتعليم لريادة الأعمال، والإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة، والوقوف علي الوضع الراهن لريادة الأعمال والتعليم لريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الجامعي بمصر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بهدف صياغة رؤية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال بما يحقق التنمية المستدامة في جميع جوانبها وأبعادها.

مخطط الدراسة:

وفي ضوء ما سبق يسير الجزء التالي من الدراسة وفقاً لأربع محاور؛ يمكن عرضهم علي النحو الآتي:

- المحور الأول: يتناول الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة.
- المحور الثاني: يتناول التعرف علي الإطار النظري والمفاهيمي للتعليم لريادة الأعمال.
- المحور الثالث: يستعرض الوضع الراهن لريادة الأعمال والتعليم لريادة الأعمال في مصر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- المحور الرابع: تقديم رؤية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة. وفيما يلي عرض تفصيلى لهذه المحاور علي النحو التالى:

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح حديث مع تزايد وعي الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية بالقضايا المجتمعية والبيئية، وقد أهتم هذا المفهوم بقضايا الرفاه الاجتماعي خلال خمسينيات القرن العشرين، ثم تحول إلي الأهتمام بالتعليم والتدريب في الستينيات، ومن ثم انتقل تركيز المفهوم علي تأمين وتوفير الاحتياجات الأساسية والحد من الفقر في السبعينيات ولكن تضاءل تركيز المفهوم علي العنصر البشري خلال الثمانينيات، وفي اوائل التسعينيات وجه برنامج الأمم المتحدة بضرورة التركيز علي الجانب البشري لتحقيق التنمية، لذا شهدت هذه العقود عدة تطورات نتج عنها تبلور مفهوم التنمية المستدامة وكذلك ظهور مفهوم التنمية البشرية. (مراد،٢٠٠٩، ١٠٧)

فقد عُقدت كثير من المؤتمرات عن التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة؛ عُقد المؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد عام ١٩٧٢ "(مؤتمر الأمم المتحدة، ١٩٧٢) ، وعُقد المؤتمر الثاني المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، وعقد المؤتمر الثالث بعنوان " مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ ، امتداداً لمؤتمر قمة الأرض المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، وقد أشار المؤتمر الثالث لعام ٢٠٠٢ إلي ضعف التقدم المحرز في التنمية المستدامة نظرا لتزايد واشتداد معدل الفقر، وأوصي المؤتمر بضرورة العمل علي تقليل نسبة الاشخاص المحرومون من التمتع بالمرافق الأساسية بحلول عام ٢٠٠٥، وكذلك السعي للقضاءعلي استخدام المواد الكيميائية ذات الأثار المدمرة للبيئة وصحة الإنسان وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.(الأمم المتحدة، ٢٠٠٢،١١-١٧).

وقد عُقد أحدث مؤتمر للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو في البرازيل في عام ٢٠١٢ بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" وركز المؤتمر علي ظاهرة الفقر واشار إلي أن الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وشرط لاغني عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وأوصي بضرورة الاستعجال علي تخليص البشرية من الفقر والجوع، وأكد المؤتمر أن الإنسان هو محور التنمية المستدامة وبضرورة السعي إلي إقامة عالم عادل منصف يسع الجميع، والعمل من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما

يعود بالنفع علي الناس كافة.(الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ٣-٤) ويمكن تناول مفهوم التنمية المستدامة فيما يلي:

١- مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر الأدبيات حول التنمية المستدامة كثيرة ، ولا تزال القضايا المتعلقة بتعريف المفهوم ، والتاريخ ، والركائز ، والمبادئ والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للتنمية البشرية ، غير واضحة لكثير من الناس. وبالتالي ، على الرغم من وفرة الأدبيات ، فإن المزيد من التوضيح للقضايا غير الواضحة حول التنمية المستدامة أمر حتمي لأن صانعي القرار لا يحتاجون فقط إلى بيانات ومعلومات أفضل حول الروابط بين مبادئ وركائز التنمية المستدامة، ولكن أيضًا تعزيز فهم هذه الروابط وآثارها على العمل لصالح التنمية البشرية. لذا تسعي الدراسة إلي توضيح مفهوم التنمية المستدامة من خلال توفير معلومات أكثر إيجازًا عن معناها وتطورها والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها والبعد والعلاقات بين الأبعاد والمبادئ

يتكون مفهوم التنمية المستدامة من عنصرين أساسيين؛ وهما التنمية والاستدامة، قبل ظهور وإنشاء المفهوم نفسه، إذ يؤكد أغلب العلماء والأقتصاديون أن لا يوجد تناقض بين الاستدامة والتنمية، حيث أشار (ساكس) إلي قوة الترابط بين التنمية والإستدامة ويؤكد إنه لا توجد تنمية بدون استدامة أو استدامة بدون تنمية. (Sachs, ٢٠١٠, ٢٨)

ووفقًا للنظريات الكلاسيكية للتنمية في إطار النمو الاقتصادي والتنمية؛ تعتبر التنمية مرادفًا للنمو الاقتصادي الذي يجب أن تمر به كل دولة في مرحلة معينة ، مدفوعًا بتحويل الزراعة التقليدية إلى إنتاج صناعي حديث لمختلف المنتجات والخدمات ، أي الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة من النضج والاستهلاك العالي. (Klarin, ٢٠١٨, ٦٨)

وتري العديد من نظريات النمو والتنمية النيوليبرالية والحديثة؛ إن التنمية هي عملية تهدف مخرجاتها إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة قدرة الاكتفاء الذاتي للاقتصادات التي هي أكثر تعقيدًا من الناحية الفنية وتعتمد على التكامل العالمي، الغرض الأساسي من هذه العملية هو خلق بيئة محفزة يتمتع فيها الناس بحياة طويلة وصحية وإبداعية. (Willis, ٢٠٠٥: ٢٧)

وفي ضوء هذه النظريات والتعريفات للتنمية؛ يتضح أن التنمية كدلالة ونموذج للنمو الداخلي والاقتصادي تستند إلي أربعة عوامل أساسية: رأس المال المقاس بوحدات من السلع الاستهلاكية ، العمالة التي تنطوي على المهارات الفردية ، رأس المال البشري الذي يشمل التعليم والتعلم والتطوير والتدريب الفردي ، و التطور التكنولوجي. لذا يمكن القول بأن الدور الحاسم في التنمية والنمو الاقتصادي هو المعرفة والأفكار والابتكار.

ويقصد بمصطلح الاستدامة "القدرة على الحفاظ على بعض الكيانات أو النتائج أو العمليات بمرور الوقت"، فالاستدامة تركز على الأنشطة البشرية وقدرتها على تلبية احتياجات الإنسان ورغباته دون استنفاذ الموارد الإنتاجية المتاحة له. (Jenkins, ٢٠٠٩: ٣٨٠) ووفقاً لهذا المصطلح تتبلور الأنشطة البشرية والعمليات التجارية علي نحو يحقق الإستدامة، إذ تتم الأنشطة بطريقة لا تؤدي إلي إتلاف الكيانات او النتائج او استنزاف الموارد علي المدي الطويل، وإنما يتوجب المحافظة عليها والسماح بالتكرار والتجديد.

ويعد الهدف النهائي لمفهوم الاستدامة ، في جوهره ، هو ضمان التوافق والتوازن المناسبين بين المجتمع والاقتصاد والبيئة، لذا تسعى النظريات المعاصرة للاستدامة إلى تحديد أولويات النماذج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ودمجها في مواجهة التحديات البشرية بطريقة تعود بالنفع على الإنسان باستمرار.

وفي هذا الصدد ، تسعى النماذج الاقتصادية إلى تجميع واستخدام رأس المال الطبيعي والمالي على نحو مستدام ؛ تركز النماذج البيئية بشكل أساسي على التنوع البيولوجي والسلامة البيئية بينما تسعى النماذج الاجتماعية إلى تحسين النظم السياسية والثقافية والدينية والصحية والتعليمية ، لضمان استمرار كرامة الإنسان ورفاهيته.(Hussain, Chaudhry, & Batool, ٢٠١٤, ٥١٩-٥٢٥)

ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً حديثاً نسبياً ظهر مع بداية توجه الأهتمام العالمي نحو القضايا البيئية وحماية الموارد الطبيعية من خطر النضوب نتيجة الأستخدام غير الرشيد لها. إذ أدى استغلال الموارد الطبيعية ، ولا سيما مخزون المواد الخام والوقود الأحفوري ، إلى

مناقشة احتياجات الأجيال القادمة وخلق شرطًا أساسيًا لتحديد موقف الاستخدام طويل الأجل والعقلاني لموارد طبيعية محدودة. (Črnjar & Črnjar,٢٠٠٩, ٧٩)

وعلى الرغم من أن التنمية المستدامة في البداية نظرت في المقام الأول إلى منظور إيكولوجي ، إلا أنها سرعان ما انتشرت إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدراسة. وقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام ١٩٨٠ في تقرير لجنة برونتلاند، التي عُرفت بأسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والتي كانت تحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" . ويُنسب إليه الفضل في صياغة التعريف الأكثر انتشارًا للاستدامة، الذي عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة". (Justice Mensah, ٢٠١٩, ٤)

وفي عام ١٩٩١ ؛ اجتمع المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو، البرازيل، لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة. واعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. (الأمم المتحدة: التنمية المستدامة، www.un.org) و بعد هذا المؤتمر ، تطور مفهوم التنمية المستدامة إلى نموذج جديد للتنمية المجتمعية وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه في عدد كبير من البرامج والاتفاقيات الدولية

فالتنمية المستدامة : هي تنمية تراعي حقوق الأجيال القادمة في الثروات والموارد الطبيعية، فهي تنمية تتطلب ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي، كما كما تضع الاحتياجات البشرية الأساسية في المقام الأول. (الحسن،٢٠١١، ٥) ويعرف (ابو بكر) التنمية المستدامة بأنها آلية يمكن للمجتمع من خلالها التفاعل مع البيئة دون المخاطرة بإتلاف الموارد في السمتقبل. (Abubakar,٢٠١٧, ٥٤٧)

وينظر (براوننج وريجولون) إلى التنمية المستدامة على أنها نهج ، وهي نهج للتنمية يستخدم الموارد بطريقة تسمح لهذه الموارد بالاستمرار في الوجود للآخرين، أي يرتبط المفهوم بالمبدأ التنظيمي لتحقيق أهداف التنمية البشرية مع الحفاظ في نفس الوقت على قدرة النظم الطبيعية

والنظام البيئي على توفير الموارد الطبيعية والخدمات التي يعتمد عليها الاقتصاد والمجتمع. (Browning & Rigolon, ٢٠١٩, ٤٢٩)

وفي ضوء ما سبق تناوله من مفاهيم وتعريفات للتنمية المستدامة؛ تعرف الدراسة التنمية المستدامة إجرائياً بأنها : نموذج تنموي ومفهوم يدعو إلى تحسين مستويات المعيشة وتلبية احتياجات الناس الأساسية وحقوقهم في العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتعلق بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، دون تعريض النظم البيئية للأرض للخطر أو التسبب في تحديات بيئية مثل إزالة الغابات وتلوث المياه والهواء التي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل مثل تغير المناخ وانقراض الأنواع.

ومن هذه الزاوية ، تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والتوازن البيئي والنمو الاقتصادي، ومن ثم تستعرض الدراسة أهداف التنمية المستدامة علي النحو الآتي:

٢ أهداف التنمية المستدامة:

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، المعروفة أيضًا باسم الأهداف العالمية ، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠. ويمكن استعراضهم فيما يلي: (United Nations, ٢٠١٥, ١٨)

٢,١.القضاء علي الفقر بكافة اشكاله في كل بقاع الأرض.

٢,٢.القضاء علي الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغزية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

٢,٣.ضمان حياة صحية للأفراد، وتعزيز الرفاهية للجميع في مختلف الأعمار.

٢,٤.التأكيد علي توافر تعليم ذو جودة شامل ومنصف ، وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة للجميع.

٢,٥.تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٢,٦. ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.

٢,٧. ضمان الحصول على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة للجميع.

٢,٨.تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتوفير العمالة الكافية والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٢,٩.بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ، وتشجيع الابتكار.

٢,١٠. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٢,١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

٢,١٢. التأكيد علي أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٢,١٣. إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

٢,١٤.حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

٢,١٥.حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

٢,١٦.تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة ، وتوفير الوصول إلى العدالة في المؤسسات من خلال تحولها إلى مؤسسات فعالة شاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

٢,١٧.تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة تنطلق من الأهداف الإنمائية، والتي تسعى إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله ، ووقف انتشار الأمراض والأوبئة، وتوفير مستوي صحي وتعليمي جيد للجميع، ومكافحة عدم المساواة، والتصدي لظاهرة تغير المناخ، مع إشراك الجميع بتلك الجهود. وتعتبر اهداف التنمية المستدامة متداخلة ومترابطة الجوانب والأبعاد، أي تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٣ أبعاد التنمية المستدامة:

تعددت الدراسات المتناولة للتنمية المستدامة ولكن تشير الأدبيات المختلفة في مجال الاقتصاد إلي أن مفهوم التنمية المستدامة ينبثق إطاره المعياري من ثلاث أبعاد جوهرية وهم؛ التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والإدماج والتكامل الاجتماعي. وتتضافر هذه الجوانب والابعاد وتتلاقي معاً في مجالات مختلفة ومتعددة، وقد أشتق من هذه الأبعاد الرئيسة الجانب والبعد المؤسسي، والبعد التكنولوجي، والبعد الإداري ويمكن تناولهم فيما يلي:

٣,١. البعد الاقتصادي:

يعد البعد الاقتصادي أكثر الأبعاد عمقاً في تفسير مفهوم التنمية المستدامة؛ إذ يركز علي الاستخدام الامثل للموارد لتحقيق اقصي استفادة مع الحفاظ علي تنوع الموارد دون التسبب في إنخفاض معدلها الحقيقي في المستقبل. وفي هذا الشأن تهدف الدول المتقدمة الي خفض استهلاك الطاقة والموارد، بينما تسعي الدول النامية إلي الاستخدام الأمثل للموارد لتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها ومكافحة الفقر، وبعباري أخري لضمان تنمية دخل الافراد في المستقبل بحيث يكون نصيب الفرد في المستقبل لا يقل عن نصيب الفرد في الجيل الحالي.

وقد أزداد الاتجاه نحو دمج البعد البيئي في المجال الاقتصادي – خلال فترة التسعينات– وتغير مفهوم التنمية الاقتصادية من الاستغلال الاقصي للموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات البشرية المتجددة والمتعددة إلي مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة التي لا تمنع زيادة استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات ولكن تمنع الاستغلال المفرط والجائر لهذه الموارد ، الذي من شأنه أن يؤثر علي حصص الأجيال من الموارد غير المتجددة في المستقبل. (عبد الغني، ٢٠٢٠، ٤٢٤)

ويقصد بالأستدامة في هذا البعد تحقق الاستمرارية من خلال تحقيق دخل مرتفع، وتوفير جزء من هذا الدخل ليتم إعادة استثماره، مما يسمح بتجديد الموارد واستبدالها وصيانتها، والاستمرار في توفير الاحتياجات الاساسية ، وايضا الحفاظ تحقق الموازنة بين العناصر التالية: الاستدامة

في النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات وجودة رأس المال وتحقق العدالة الاقتصادية.

٣,٢. البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي أحد الجوانب الرئيسة للتنمية المستدامة ، وينصب تركيزه علي الإنسان وعلاقاته المتبادلة نظراً لأنه يمثل جوهر التنمية وهدفها المنشود من خلال ؛ رفع مستويات المعيشة الأساسية وتدعيم التنمية الأجتماعية العادلة والإندماج الاجتماعي، والقضاء علي الفقر من خلال معالجة الفجوة بين الاغنياء والفقراء، و القضاء علي البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين التعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع، مع تلبية الاحتياجات الاساسية من مأكل ومشرب ومسكن وحسن استغلال الثروات الطبيعية دون المساس بحقوق الاجيال القادمة من تلك الثروات. (الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ١-٣)

ووفقا لكلا من (جراي) و (كولك) تشمل الاستدامة الاجتماعية أيضًا العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمساواة والمشاركة العامة وسيادة القانون ، وكلها تعزز السلام والاستقرار الاجتماعي من أجل التنمية المستدامة. وتشير التنمية المستدامة الاجتماعية في الأساس إلى أن الناس مهمون لأن التنمية تتعلق بالناس. (Kolk, A. , ٢٠١٦, ٢٨-٢٩) (Gray, R., ٢٠١٠, ٥٣-٥٥)

وقد أكد تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الأمم المتحدة، ١٩٩٣، ١-٤) علي دور العنصر البشري في عملية التنمية المستدامة وقضايا الإنسان الاجتماعية، وجاء البعد الأجتماعي في أولي أهتمامات المؤتمر ؛ إذ نص أول مبدأ من مباديء المؤتمر وأهدافه علي أن البشر يقعوا في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، وإن اغفال العنصر البشري يعني تجاهل قضية رئيسة وهامة ، فالبشر يعدوا مصدر إبداع وقوة للمجتمعات ولذا يجب أن تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في القضاء علي الفقر، كشرط لا غني عنه للتنمية المستدامة، للحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم علي وجه أفضل.

و في هذا الصدد ، تفترض نظرية الاستدامة الاجتماعية أن التخفيف من حدة الفقر لا ينبغي أن يؤدي إلى تدمير بيئي غير مبرر أو عدم استقرار اقتصادي. أي يجب أن تهدف التنمية المستدامة

-وفقا لهذا الجانب الاجتماعي- إلى التخفيف من حدة الفقر ضمن قاعدة الموارد البيئية والاقتصادية الحالية للمجتمع. (Scopelliti et al., ٢٠١٨, ٩٧٩-٩٨٣)

وتعني الأستدامة في هذا البعد والجانب الاجتماعي؛ تحسين مستوي معيشة الأفراد من خلال الحرص علي توفير مستوي جيد من التعليم والتدريب ، ومستوي جيد من الصحة من خلال القضاء علي الامراض والاوبئة، تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء علي البطالة من خلال توفير فرص العمل اللائقة للأفراد وتأهيلهم لصنع وابتكار فرص عمل والخدمات المجتمعية العامة. كما تشمل الاستدامة ايضا التركيز علي قضايا الفقر بكافة اشكاله والسعي للقضاء علي الجوع، فضلاً عن قضايا الإسكان ونوعية الحياة والضمان الاجتماعي والنمو السكاني، ومعدل الوفيات واسبابه خاصة في المراحل العمرية المبكرة.

٣,٣. البعد البيئي:

تعتبر البيئة هي جميع الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المحيطة بالإنسان ، والتي تتعرض للتجاوز والتعديات مع مرور الوقت، ومن ثم تؤدي هذه التعديات الي تدهور النظام البيئي، مما يتنافي مع أهداف التنمية المستدامة. ويلاحظ وجود تداخل وترابط بين مشكلات البيئة والتنمية؛ ومن هنا جاء مصطلح التنمية المستدامة، اذ تتحق التنمية المستدامة علي المستوي البيئي من خلال تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالإستخدام الأمثل للموارد المائية والأراضي الزراعية، مما يزيد من الرقعة الخضراء. (عبد الغني، ٢٠٢٠، ٤٢٥)

يدور مفهوم الاستدامة البيئية حول البيئة الطبيعية وكيف تظل منتجة ومرنة لدعم حياة الإنسان، تتعلق الاستدامة البيئية بسلامة النظام البيئي والقدرة الاستيعابية للبيئة الطبيعية مما يتطلب استخدام رأس المال الطبيعي بشكل مستدام. ويقصد بالمعنى الضمني هو أن الموارد الطبيعية يجب أن يتم استخدامها ليس أسرع مما يمكن تجديدها بينما يجب أن تنبعث النفايات ليس أسرع مما يمكن أن تستوعبه البيئة.(Justice Mensah, ٢٠١٩, ١٠)

أي يقصد بالأستدامة في البعد البيئي للتنمية المستدامة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بأسلوب لا يؤدي إلي استنزافها وفناءها أو تضاءل قدرتها في المستقبل للأجيال

القادمة، والسعي للمحافظة علي رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية المتعددة، والمحافظة علي التنوع البيولوجي و التوازن البيئي لضبط الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي تحسين جودة حياة الأفراد والحفاظ علي سلامة البيئة.

لذا يجب وضع حدود بيئية معينة لا يمكن أن يتجاوزها الاستهلاك والإفراط؛ مثل وضع الحدود أمام أنماط واساليب الإنتاج السيئة التي تؤدي الي تلوث البيئة والاستهلاك الجائر في قطع الأشجار وتجريف التربة، وإهدار المياه وتجريف التربة والزيادة السكانية والاستهلاك غير العقلاني للموارد غير المتجددة، فضلا عن تركيز البعد البيئي للتنمية المستدامة علي استخدام التكنولوجيا والطاقة النظيفة.

٣,٤.البعد السياسي:

يركز البعد السياسي للتنمية المستدامة علي مفهوم الحكم الرشيد، وانعدام هذا البعد يؤثر بالسلب علي جميع الأبعاد الأخري للتنمية المستدامة سواء الاقتصادية او الاجتماعية او البيئية، مما يعيق بدرجة كبيرة تحقق التنمية المستدامة. وتتأثر التنمية المستدامة بشكل ملحوظ بالقرارات السياسية، إذ يمكن أن ينتج عن الاختلافات السياسية ، تكون وجهات مختلفة حول التنمية المستدامة ، علي سبيل المثال سياسات مثل: الليبرالية والاشتراكية والماركسية وما إلي ذلك ينتج عنها وجهات نظر وإجراءات واراء مختلفة حول التنمية المستدامة. (عباس، ٢٠١٥ ، ٤١١)

وقد أكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة علي أن الديمقراطية والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون علي الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن إتاحة الفرص للناس لتمكينهم من تقرير حياتهم ومستقبلهم والمشاركة في صنع القرار والتعبير عن شواغلهم ، وتوفر بيئة مؤاتية لذلك كلها أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، تسير جنبا إلي جنب مع الابعاد الاخري للتنمية المستدامة السابق ذكرها مثل النمو الاقتصادي الشامل والتنمية الاجتماعية والمحافظة علي البيئة والقضاء الفقر والجوع . (الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ٣)

ويقصد بالاستدامة في البعد السياسي للتنمية المستدامة توافر بعض المباديء والصفات للحكم الرشيد الذي يمثل الركيزة الأساسية للجانب السياسي المستدام والتي بدورها تؤدي إلى تحقق التنمية المستدامة ومنها؛ الشفافية والمشاركة وسيادة القانون والرؤية الاستراتيجية، وضمان تحقق الاستقرار الاقتصادي، والمساءلة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة وإتاحة الفرص للجميع علي نحو متكافيء وحماية الطفل وضمان نمائه وحقه في التعليم.

٣,٥. البعد المؤسسي:

يعد البعد المؤسسي مسؤول عن تحقيق التكامل بين أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، لذا يركز البعد المؤسسي علي الرؤية الإستراتيجية التنموية المستدامة للمؤسسات، والإدارة والقيادة الإستراتيجية المستدامة، والمسؤولية البيئية والاجتماعية المستدامة للمنظمات والشراكات بين هذه المنظمات والمؤسسات لتعزيز تحقق التنمية المستدامة. وتشمل الاستدامة المؤسسية مفاهيم العدالة والتمكين وإمكانية الوصول والمشاركة والهوية الثقافية والاستقرار المؤسسي. (Justice Mensah, ٢٠١٩, ٩)

تعتمد التنمية المستدامة للبعد المؤسسي علي المشاركة والإدارة الجيدة والمساءلة والعمل الجماعي ، وتعتبر مؤسسات الدولة هي المسؤولة عن وضع وتطبيق خطط التنمية المستدامة، فهي المسؤولة عن تحقق التنمية المستدامة في جميع مستويات العمل العمل الحكومي بداية من القوي العاملة ونهاية بالمؤسسة ذاتها. لذا يجب أن يسعي النهج المؤسسي وفقاً لمنظور التنمية المستدامة إلي بناء روابط بين المداخل الأولية والثانوية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تحديد ووضع اهداف واضحة ومتسقة لتحقيق التقدم في المداخل المختلفة دون إغفال لمدخل دون الأخر لضمان تحقق الإستدامة.

تضع الدولة السياسات وتتخذ الإجراءات للتنمية المستدامة، ومن أهم شروط تحقق التنمية المستدامة في البعد المؤسسي ألا تتعارض هذه السياسات والقرارات مع القوانين والتشريعات والمؤسسات داخل الدولة من ناحية، أو مع الأبعاد الأخري للتنمية المستدامة من ناحية أخري وكذلك متوافقة مع التوجهات العالمية للتنمية المستدامة وما تم الاتفاق عليه من اتفاقيات ومواثيق دولية، علي سبيل المثال، لا يتم فصل الجوانب البيئية والاجتماعية عن الخطط

والجوانب الاقتصادية، ولا يتم فصل الجانب الاقتصادي عن العمل الاجتماعي والبيئي. كما أنها تقوم بدور رقابي ومتابعة لجميع جوانب التنمية المستدامة من خلال برامج وتطبيقات محددة وواضحة متكاملة وإقامة مؤسسات فعالة ديمقراطية ذات شفافية علي جميع المستويات.

ثانياً: الاطار النظري والمفاهيمي للتعليم لريادة الأعمال:

حظي اتجاه ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة بإهتمام كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لدوره الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة ، واستهدافه لفئات الشباب التي تمثل نسبة كبيرة من المجتمعات المختلفة ، مما يزيد توجه كثير من دول العالم نحو إدخال تعليم ريادة الأعمال في مؤسساتها التعليمية.(Vegard Johasen& Others,٢٠١٢،١١٣) لذا تقوم الدراسة في هذا الأطار بتناول مفهوم التعليم الريادي أو ما يعرف أيضا بالتعليم لريادة الأعمال، واهدافه وأهميته، ومن ثم تناول الوضع الراهن للتعليم الريادي وريادة الأعمال في مصرــ وذلك فيما يلي:

١- مفهوم التعليم لريادة الأعمال :

يُعرف التعليم لريادة الأعمال بأنه : نوع من التناغم والتكامل بين فلسفة ومفاهيم ونظم ريادة الأعمال والتعليم بفلسفته ونظرياته بهدف انتاج افراد مبدعين ومبتكرين في كافة مجالات العمل لخدمة مجتمعهم. (احمد، ٢٠١٥، ص ١٤٢)

ويُقصد بالتعليم لريادة الأعمال في التعليم الجامعي بأنه إكساب الطلاب الجامعيين فكر ومهارات العمل الحر لتعزيز وعيهم بفرص العمل، وذلك من خلال تدريبهم علي مهارات الابتكار والابداع وتنمية رغبتهم في بدء وممارسة العمل الحر، بحيث يمكن للخريجين خلق فرص العمل بدلا من البحث عنها، وتنمية قدرتهم علي المساهمة في تنمية المجتمع وأزدهاره وعلاج مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة و والتهميش الاجتماعي و العنف. (احمد وابراهيم، ٢٠١٤، ص ٢٨٢)

يُعرف التعليم لريادة الأعمال بأنه التعليم الذي يخرج رواد الأعمال وهم أفراد لديهم القدرة علي بدء أو تشغيل مشروعك التجاري الخاص، يُمكن ان يكون هذا النشاط التجاري هو شراء

وبيع المنتجات مثل؛ الكعك المصنوع في المنزل أو الأطراف الصناعية إلى الملابس القديمة أو أجهزة الكمبيوتر وبرامجها، أو تقديم خدمة مثل؛ ركوب سيارات الأجرة إلى الدروس التعليمية عبر الإنترنت ، إلي جانب عدد لا يحصى من الأنشطة التجارية الأخرى. قد يكون الهدف من العمل الريادي هو تكملة الدخل أو تقديم خدمة مجتمعية أو بناء اعمال عالمية عملاقة. (GEM "Global Entrepreneurship Monitor Report", ٢٠٢٢, ٣١)

يتخذ جميع رواد الأعمال قرارًا شخصيًا لبدء عمل تجاري ، متأثرًين بمواقفهم وتصوراتهم الخاصة. غالبًا ما تُستمد هذه المواقف والتصورات من المعرفة المباشرة لرائد الأعمال ، ورؤيته لفرص الأعمال المحلية وما إذا كانوا يعتقدون أن بدء عمل تجاري أمر سهل. و يمكن أن يتأثر قرار بدء عمل تجاري أيضًا بالصورة الذاتية للفرد وثقته: سواء اعتقدوا أن لديهم المهارات والمعرفة لبدء عمل تجاري وما إذا كان الخوف من الفشل قد يمنعهم أم لا.

عرفت دراسة (Hala Hattab) رواد الأعمال بأنهم الأفراد القادرين علي رؤية فرص العمل وتقييمها، والبحث عن المواد اللازمة للاستفادة منها، واتخاذ الخطوات والاجراءات المناسبة للنجاح، ويعرف سلوك الريادة لدي هؤلاء الأفراد بأنه حالة من التوجه العقلي نحو التطوير والتنمية والإجراءات المتخذة لتنفيذ مفاهيم الأعمال الجديدة والمبتكرة. (Hala Hattab,٢٠١٤،٢-٣) إذ أن مفهوم التعليم الريادي او تعليم ريادة الاعمال يقوم علي توجيه الطلاب وتنمية وعيهم نحو ريادة الأعمال كمسار وظيفي بديل للتوظيف بأجر ، وإكسابهم المهارات اللازمة لبدء أعمالهم وإدارتها بنجاح.

<u>وفي ضوء ما سبق يتضح ان مفهوم التعليم لريادة الأعمال يتبلور في ثلاثة أبعاد كما يلي:</u>

- البعد الابتكاري (Innovativeness) ويمثل حلولاً إبداعية مبتكرة في حل المشكلات وتلبية المتطلبات والاحتياجات بأستخدام التقنيات الحديثة.

- بعد المجازفة: (Take Risks) غالباً ما يتم احتساب المجازفة، إذ أنها تستند إلي الرغبة نحو فرص معينة في الاستثمار وتحمل التكاليف والمخاطر بالكامل لتلك المجازفة.

- بعد الاستباقية (Proactivity) يتعلق هذا البعد بالمبادرة في التنفيذ ، والسعي الجاد نحو تحقيق نتائج ذات قمية مضافة مثمرة في الريادة. (محمد، وسلمان، ٢٠١١، ٣-٤)

وفي ضوء المفاهيم السابقة للتعليم لريادة الأعمال ، تعرف الدراسة الحالية التعليم لريادة الأعمال في التعليم الجامعي بأنه إعداد الطلاب والخريجين لسوق العمل وعالم الأعمال وتنمية التفكير الإبداعي لديهم، وتبني الأفراد ذوي السمات الريادية وتنمية قدراتهم الريادية. وتزويد الافراد بمهارات العمل الريادي المنظم، ومهارات الاطلاع والمعرفة بالأقتصاد المحلي والدولي بهدف تمكينهم من خلق فرص عمل مبتكرة وجديدة وافكار ابداعية ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، وتلبي متطلبات وتطلعات الاسواق المحلية والدولية.

٢- أهمية التعليم لريادة الأعمال:

تؤكد الأحداث المعاصرة في عالم الأعمال اليوم علي أهمية التعليم لريادة الأعمال ، حيث أدت المتغيرات المتسارعة في المجتمع المعاصر إلي تدفق المعلومات والاستثمارات والخدمات والسلع وتطور رأس المال البشري؛ وتسبب ذلك في أحتدام المنافسة بين مختلف الدول بفضل الثورة التكنولوجية والتجارة الألكترونية وتطور تكنولوجيا الاتصالات المتسارع وظهور التكتلات الاقتصادية.

إذ ساهمت كل هذه التطورات والتغييرات في تسريع وتيرة تطوير صناعة السلع والخدمات، وجعلت منظمات ومؤسسات الاعمال في منافسة قوية، تتطلب منها البحث عن استراتيجيات متقدمة للمنافسة في سوق الاعمال واستكمال المهام الاقتصادية والاجتماعية الموكلة اليها والتمكن من التنافس في الاسواق علي المستوي المحلي والدولي. (كورتل واخرون، ٢٠١١، ١)

ونظراً للتطور الهائل في عالم الاعمال والابتكار المتجدد؛ يمكن بسهولة أستبدال المؤسسات والشركات الصغيرة في أي وقت، إذ لم تتمكن التطوير والتحديث وتحقيق المنافسة التي تفرضها الاسواق المحلية أو العالمية المعاصرة. إذ يسود مبدء الاستبدال والإزاحة مختلف الاسواق المعاصرة من خلال آليات تسويق مختلفة ومتطورة، والتحالفات والتكتلات الاقتصادية، أو البحث عن اسواق جديدة بعيدة عن انظار المنافسين من المستثمرين. (علاش،٢٠١٦، ص٢٠٩) ويمكن الاستدلال علي أهمية التعليم لريادة الأعمال مما يلي:

- أصبحت الريادة سمة جوهرية تميز الاقتصاد المعاصر؛ نتيجة تحول الأقتصاد نحو الاقتصاد المعرفي والتطور التكنولوجي وتعقد المعرفة وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما ساهم في انتشار الافكار الريادية والتوجه نحو ريادة الاعمال.

- تعتبر الريادة أحد المرتكزات الرئيسة في اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، حيث تسهم الافكار الريادية ومشاريع الاعمال الريادية المبتكرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع؛ وذلك لأن خطي التنافس بين الدول والمؤسسات قائمة علي الريادة والاسلوب الابتكاري في إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات. (عبيد، ٢٠١٦، ٥١)

- التحول من ثقافة انتظار الوظيفة الحكومية والاعتماد علي الدولة في توفير متطلبات الحياة وتأمين الوظائف والدخل الي ثقافة الريادة وخلق فرص العمل والشراكة في توفير العمل وتأمين الدخل وتحسين انماط المعيشة. وبذلك تصبح مسؤولية الدولة تهيئة البيئة والظروف المناسبة لتحفيز الإبداع والابتكار واقامة المشاريع من خلال سن التشريعات والقوانين التي تمكن الافراد من بدء مشاريعهم الخاصة واعالة انفسهم وحل مشكلاتهم. (الصفدي وابونفيسة، ٢٠١٢، ٣٧)

- توفير الفرص للطلاب لأختيار طبيعة العمل التي تلائم ظروفهم الاجتماعية وتخصصاتهم وتوجهاتهم، واتاحة الفرفة للأبداع والابتكار من خلال القيام بالأعمال التي يرغبون فيها ويتقنوها في نفس الوقت؛ بحيث يصبح العمل شغفا وابداعا وليس مجرد وظيفة. (الصفدي وابونفيسة، ٢٠١٢، ٣٧)

- سد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل من خلال البحث عن افكار لمشاريع جديدة وإطلاق خدمات جديدة متطورة وتقديم منتجات وسلع مبتكرة إلي السوق. (الاغا، ٢٠٠٩، ص٩)

- زيادة المعرفة لدي الأفراد، وتعزيز رأس المال المعرفي والاصول المعرفية علي المستوي الوطني، بما لذلك اثر هام في بناء وتأسيس مجتمع المعرفة. (عيد، ٢٠١٤، ص ١٦٥)

- تساعد علي تحويل الأفكار الي مشاريع اعمال بمعدل اعلي من غيرها، لتحقيق تميز وقيمة مضافة علي المستوي الوطني والعالمي ودعم التحول نحو مجتمع المعرفة (عيد، ٢٠١٤، ص ١٦٥)

– تعتبر الريادة جسرا بين العلم والسوق، حيث تعمل علي سد الفجوة بين مخرجات التعليم والبحث العلمي وما يتطلبه سوق العمل من خلال إيجاد مشاريع وخدمات ومنتجات جديدة.

– يسهم التعليم الريادي في صقل شخصية الطلاب وتنمية قدراتهم وتأهيلهم وتزويدهم بالمهارات والخبرات العلمية والعملية لتيسير عملية مواكبتهم وتكيفهم السليم مع مستجدات العصر. (موسي، ٢٠١٤، ص ٢)

– صقل مهارات الطلاب وتدريبهم في مختلف المجالات المجتمعية، وذلك لأنهم المسؤوليين عن حركة التغيير في المستقبل في مجتمعاتهم، وتقع عليهم العديد من المسؤوليات والمهام المستقبلية للمبادرة في تغيير مجتمعهم بشكل فعال خاصة وان معظم منظمات المجتمع المدني لا تخلوا برامجها واعمالها ومشاريعها من استهداف قطاع الشباب وتتنوع المبادرات الشبابية لها في جميع المجالات. (موسي، ٢٠١٤، ص ٢)

– يعد التعليم الريادي وسيلة لإعداد رأس المال البشري وتأهيله، كما انه يسهم في تنمية قدرات المتعلمين بشكل يجعلهم مواطنين صالحين وفعالين في بناء المجتمع والتعامل مع افراده بطريقة أخلاقية واجتماعية لائقة، والتفاعل بإيجابية مع بيئة الاعمال المحيطة بهم. (مبارك، ٢٠١٤، ٣٠)

–انتاج افراد مبدعين وذو فكر ابتكاري في مختلف مجالات الاعمال لخدمة المجتمع الذي يعيشون فيه.

– يتطلب تحقيق التنمية تنشئة مواطن يتسم بالابداع والقدرة علي الابتكار مما يساعد علي إيجاد حلول غير تقليدية لجميع المشاكل التي تعيق التنمية المستدامة.

٣– أهداف التعليم لريادة الأعمال:

يوجه التعليم الريادي الفرد نحو التفكير بحرية واستقلالية ، واختيار مساره وطريق حياته وتحديد مستقبله واهدافه، وتحقيق طموحاته . كما تظهر روح القيادة والمبادرة في المجتمعات التي تشجع علي المبادرة والتفكير الحر والاستقلالية وتجنب السلبية والاستسلام وتوظيف البيئة المحيطة لخدمة الفرد والمجتمع.

لذا لم تعد الأدوار المنوطة بالجامعات مقتصرة علي تلقين الطلاب المواد العلمية لضمان اجتيازها والحصول علي الدرجة العلمية، بل اصبحت الجامعات مسؤولة عن إعداد الطلاب للمهن المستقبلية المختلفة في عصر اقتصاد المعرفة وتزويدهم بالمتطلبات والمهارات الأساسية لتلك المهن، و تثقيفهم نحو الافكار المتعددة للمشاريع الريادية وإكسابهم المهارات اللازمة لتمكينهم من انشاء مشاريع ريادية خاصة بهم في المستقبل تساهم في تنمية المجتمع و اقتصاده الوطني. وتتضح اهداف التعليم لريادة الأعمال في التعليم الجامعي فيما يلي:

- تهدف التربية الريادية الي تطوير التعليم الريادي وجعله هدف استراتيجي للتنمية الاقتصادية والمجتمعية وعلاج مشكلة البطالة من خلال ترسيخ قيم القيادة والمبادرة لتنظيم وأقامة المشاريع وتنمية القدرات الابتكارية لزيادة فرص العمل.(Bige& Nihan,٢٠١١, ٦٦٣)
- تعزيز الاستثمار المحلي في تطوير الصناعات والمنتجات المحلية في المناطق الريفية والمناطق النائية لتحقيق اقصي استفادة من المنتجات المحلية سواء في الاستهلاك او التصدير.
- حل ازمة التوظيف ومشكلة نقص فرص العمل أمام الخريجين الناتجة عن التوسع الكمي في التعليم الجامعي، والعمل علي ربط مخرجات التعليم الجامعي بالصناعة والاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل. (Alain,٢٠١٣،٤٠٣)
- تعزيز الفكر الريادي والتشجيع علي العمل الحر، خاصة وان ريادة الأعمال توفر الكثير من فرص العمل التي تناسب وتلائم القوي العاملة.
- تمكين الجامعات من تحقيق ميزات تنافسية من خلال تسجيل براءات الاختراع والتميز في البحث العلمي وتعزيز روح المبادرة والريادة لدي الطلاب والاستمرار في تنمية قدراتهم المهنية بعد التخرج. (Slinger, et al, ٢٠١٥, p.١٧٠)
- تنمية الإبداع والمبادرة الشخصية ، والمشاركة في بناء المعرفة من خلال اكتساب وتوليد وتحليل ومعالجة وبناء المعلومات ، واعتماد وجهة نظر إبداعية لحساب المخاطر ، وجعل الفرد بارعًا في بيئته ، وطرح اقتراحات عمل قيمة له وله. المجتمع والسعي للاستفادة من الفرص الجيدة.

٤ متطلبات التعليم لريادة الأعمال:

يتطلب التعليم لريادة الأعمال عدد من الاستعدادات والمرتكزات المتضافرة والتي يجب مراعاة توافرها عند التوجه لتفعيل التعليم لريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الجامعي، ويمكن تناولها علي النحو التالي:

٤,١ متطلبات تشريعية وإدارية:

تعمل معظم الدول علي سن التشريعات والقوانين الداعمة لريادة الأعمال ولقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، وتقدم الحكومات الكثير من سياسات التسهيل للمشروعات والاعمال المبتكرة وتتخذ الإجراءات اللازمة لدعم الأفراد في بدء وتأسيس مشروعاتهم ليصبحوا رواد أعمال وتهيئة المناخ التشريعي والإداري المناسب المتمثل فيما يلي:

- سن القوانين اللازمة لتنمية المهارات الريادية والعمل علي دمجها في مؤسسات التعليم الجامعي ، مما يسهم في صقل الشخصية الريادية لدي افراد المجتمع. (Kamariah, et al, ٢٠١٥, ٣٤٩)
- تبني السياسات الداعمة لريادة الأعمال لتشجيع الخريجين الجدد علي إنشاء مشروعات ريادية ناشئة مثل الإعانة بالتمويل والإعفاء الضريبي. (عبده، ٢٠١٥، ٢٨٧)
- أعتماد استراتيجيات إدارية حديثة وتدريب العاملين بالجامعة عليها من خلال نشر المعرفة وتبني الإدارة بالمعرفة (Marina, ٢٠١٥, ١٦٨)، إذ أن نجاح المؤسسات نحو ريادة الأعمال يعتمد علي قدرتها علي إبتكار معارف جديدة وإدارة المعرفة والاستفادة منها ، وذلك بهدف فهم طبيعة الأسواق المحلية والعالمية ومتطلباتها وفهم طبيعة العملاء واحتياجاتهم والعمل علي تلبيتها.
- تفعيل سياسات التعاون بين الجامعة والمؤسسات الريادية والصناعية والإنتاجية ومراكز البحوث في المجتمع لتوثيق الروابط والصلة بين الجامعة وقطاع الأعمال . (Marina,٢٠١٥،١٦٨)

- إعادة النظر في رسالة ورؤية الجامعة واعتماد التعليم لريادة الأعمال لتنمية المواهب والمهارات الريادية لدي الطلاب من خلال دمجه في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية الجامعية واعتماد مشاريع تخرج ريادية للطلاب والعمل علي تقييم جودتها. (Ufuk, ٢٠١٥, ٨٨١)
- ربط التعليم بأهداف التنمية المستدامة وبأهداف ومتطلبات الاقتصاديات الحديثة مثل اقتصاد المعرفة.

٤,٢. متطلبات معرفية وبشرية:

يعد العنصر البشري من أهم المتطلبات للتعليم لريادة الأعمال، إذ يجب علي الجامعة توفير اعضاء هيئة تدريس ومتخصصين لديهم خبرة في التعليم الريادي والمشروعات الريادية لتدريب الطلاب وتأهيلهم علي تنفيذ المشروعات الريادية المختلفة وإكسابهم المهارات الريادية اللازمة لسوق العمل، ويمكن إيضاح المتطلبات البشرية ودور الجامعة في تحقيقها علي النحو الآتي: (مبارك، ٢٠١٤، ٣١) ، (أحمد، ٢٠١٥، ١٥٣)

- تطوير نمط التفكير لدي الطلاب من النمط التقليدي إلي نمط التفكير الريادي الحديث المبني علي الابتكار والإبداع وتحفيز الطلاب و تعزيز روح المبادرة والقيادة والريادة لديهم.
- تنمية قدرات الطلاب ومساعدتهم علي بناء تصور مستقبلي لمهنتهم المستقبلية بما يتفق مع قدراتهم وأهدافهم وطبيعة سوق العمل وثقافة المجتمع.
- تنمية القدرة التنافسية لدي الخريجين من خلال إكسابهم المعارف والمهارات الكافية التي تمكنهم من ابتكار فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لمجتمعاتهم.
- بناء اتجاهات وتصورات فكرية إيجابية لدي الطلاب نحو التوظيف الذاتي وريادة الأعمال وتعزيز ثقافة العمل الحر.

- تطوير كفايات وقدرات الطلاب بما يتماشي مع مفهوم التنمية المستدامة واهدافها، وتطوير دور الجامعة وتحويله من الاهتمام بالتوظيف إلي الأهتمام بالتركيز علي مبدء ابتكار فرص عمل بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

٤,٣. متطلبات مادية وتمويلية:

تواجه كثير من الدول النامية خاصة الدول الأفريقية نقص وضعف في التمويل الذي يقدم لشباب الخريجين لمساعدتهم في بدء مشروعات ريادية صغيرة ومتوسطة الحجم مما يعرقل هذه الدول من تحقيق التنمية المستدامة ويقل من فرص النمو الاقتصادي. (Noomen et al, ٢٠١٣, ١٩)، لذلك يتعين توافر بعض المتطلبات المادية والتمويلية لتطوير دور الجامعة نحو التعليم لريادة الأعمال تتمثل فيما يلي:

- دعم المؤسسات الصغيرة ذات الكثافة العمالية والمؤسسات المالية المختلفة التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وتسهيل القروض وتوفير الدعم المالي لرواد الأعمال في المجتمع. (Alain, ٢٠١٣, ٤٠٦)
- توفير الدعم المالي لشجيع شباب الخريجين علي بدء وتأسيس المشروعات الريادية الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات المصرفية والقروض الميسرة لتمويل مشروعاتهم ، وتوفير الاستشارات المهنية ومصادر المعلومات والابحاث العلمية لرواد الأعمال.
- إقامة حاضنات ريادة الأعمال لتنمية الفكر الإبداعي وتعزيز الابحاث المعرفية والتطبيقية ، خاصة الابحاث التي تستهدف السوق المحلي ودمج الطلاب مع سوق العمل من خلال النزول الميداني لقطاع الأعمال والشركات والمشروعات.
- تأسيس منظومة تسويق للبحوث المعرفية المتعلقة بمجال ريادة الأعمال والتي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المستوي الاجتماعي للافراد وزيادة الدخل . (Abd Latif, et al ,٢٠١٦, ٩٣)
- بناء شراكات حقيقية مع قطاع الإنتاج والصناعة في المجتمع ومؤسسات الأعمال والشركات لتطبيق وتنفيذ الافكار الريادية .

٤,٤. متطلبات تكنولوجية وبيئية:

يتطلب تحقق التعليم لريادة الأعمال في التعليم الجامعي بعض المقومات والمتطلبات التكنولوجية والبيئية اللازمة لتسهيل تطبيق الفكر والتعليم الريادي، ويمكن إيضاحها فيما يلي: (الدويبي، ٢٠١٤، ٢٦٠) ، (أحمد ،٢٠١٥، ١٥٣)

- قيام الجامعات بتوفير بيئة تعليمية مناسبة لتعليم ريادة الأعمال، وتقديم أنشطة تربوية وتعليمية محاكيه للواقع، وتجهيز المعامل والقاعات المناسبة لهذه الأنشطة التعليمية الريادية.
- توافر بنية تحتية تكنولوجية وانظمة معلومات مصممة لنشر ثقافة العمل الحر وتطبيق التعليم ريادة الأعمال من خلال توفير الإمكانات والمعلومات والأدوات لمساعدة الطلاب علي التفكير بشكل إبداعي وفهم احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- إنشاء مراكز وحاضنات لريادة الأعمال لتحويل الابتكارات التكنولوجية والبحوث العلمية إلي مشروعات ريادية ناجحة، وتسويق الأبحاث والتكنولوجيا من خلال إبرام التعاقدات بين هذه المراكز البحثية والحاضنات ومؤسسات الأعمال.
- تحويل الجامعة إلي بيئة تقنة تكنولوجية لمواكبة الفكر الريادي، وكذلك التحول نحو تعليم أكاديمي ريادي يركز علي الابتكار والإبداع ليتماشي مع متطلبات ومتغيرات الاقتصادات والأسواق المحلية والعالمية.

ثالثا: الوضع الراهن لريادة الأعمال والتعليم لريادة الأعمال في مصر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة:

تسعي دول العالم – بما في ذلك جمهورية مصر العربية– إلي أمتلاك مقومات وعناصر التنمية المستدامة من خلال تشجيع التفكير الريادي وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والتوجه نحو الجامعات الريادية، بهدف تبني وتنمية الكوادر البشرية المبدعة التي تمثل رواد الأعمال القادرين علي إقامة مشاريع ريادية ذات أفكار إبداعية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تبنت ثقافة التعليم الريادي، ومثلت جامعة هارفارد Harvard University أول مقر لريادة الأعمال عام ١٩٤٧ للباحثين من طلاب الماجستير في إدارة الأعمال، وهذا من أجل دمج الجنود العائدين من الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد الانتقالي للبلاد، ومن ثم تحولت عدد من الجامعات الأمريكية الأخري إلي جامعات ريادية اقتداءً بجامعة هارفارد، مثل جامعة استانفورد وجامعة نيويورك. (المخلافي، ٢٠١٧، ٥٨٨)

وتتبلور رسالة التعليم الريادي وريادة الأعمال في الجامعات في ثلاث أهداف أساسية؛ يتمثل الهدف الأول في تطوير المعرفة والمهارات التنظيمية والإبداع وإدارة المشروعات والمثابرة، بينما يتمثل الهدف الثاني في تنمية الوعي بالريادة وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بأعتبارها وظائف مستقبلية محتملة، أما الهدف الأخير فيتمثل في توافر برامج لتقييم الطلاب ريادياً. ويضمن تحقق هذه الأهداف زيادة معدلات النجاح للمشروعات الناشئة وخفض نسبة تكاليفها. (Laura Rosendahl Huber et al., ٢٠١٢, ٤)

وقد أشار تقرير الجامعة الأمريكية لعام ٢٠١٧، إلي أن تصور المجتمع العام لريادة الأعمال لا يزال إيجابياً، واستمرار الإتجاه الإيجابي نحو ريادة الأعمال الذي بدء في عام ٢٠١٢، إذ يري حوالي ٧٥,٩% من المصريين أن ريادة الأعمال وروح المبادرة أمر جيد، وقد رأي حوالي ٨٢% من المصريين أن رواد الأعمال الناجحين يتمتعوا بمكانة اجتماعية عالية، ونسبة ٦٨,٧% من المصريين اشاروا إلي اهتمام وسائل الأعمال والمجتمع بريادة الأعمال (Ayman Ismail et al. , ٢٠١٧،٥٨).

وبالرغم من ذلك يعد الواقع الفعلي لريادة الأعمال في مصر ضعيفاً نوعاً ما مقارنة ببعض دول العالم وفقاً لأخر مسح أحصائي قام به المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM" Global Entrepreneurship Monitor")، وذلك من حيث مقارنة إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة وملكية الأعمال الراسخة في مصر وبعض دول العالم ويتضح ذلك من جدول رقم (١) التالي :

جدول (١) التصنيف العالمي لإجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة ومعدل ملكية الاعمال الراسخة لمصر وبعض دول العالم للعاميين ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١

	معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة		معدل ملكية الأعمال الراسخة	
	تصنيفها عالميا		تصنيفها عالميا	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
جمهورية كوريا	%١٣,٠	%١٣,٤	%١٦,١	%١٦,٤
	٤٣/٢٠	٤٧/٢١	٤٧/٢	٤٧/١
غواتيمالا	%٢٨,٣	%٢٨,٣	%١٢,٣	%١٢,٧
	٤٣/٥	٤٧/٤	٤٣/٦	٤٣/٣
البرازيل	%٢٣,٤	%٢١,٠	%٨,٧	%١٠,٠
	٤٧/٧	٤٧/٧	٤٧/١٣	٤٧/٧
الولايات المتحدة الأمريكية	%١٥,٤	%١٦,٥	%٩,٩	%٨,٩
	٤٣/١٧	٤٧/١٢	٤٣/١١	٤٧/١٠
كندا	%١٥,٦	%٢٠,١	%٧,٣	%٨,٢
	٤٣/١٥	٤٧/٨	٤٣/١٥	٤٧/١٦
الهند	%٥,٣	%١٤,٤	%٥,٩	%٨,٥
	٤٣/٣٩	٤٧/١٨	٤٣/٢٨	٤٧/١٣
المملكة المتحدة	%٧,٨	%١٢,٦	%٦,٥	%٥,٣
	٤٣/٣٣	٤٧/٢٣	٤٣/٢٢	٤٧/٢٧
قطر	%١٧,٢	%١٥,٩	%٦,١	%٦,١
	٤٣/١٣	٤٧/١٤	٤٣/٢٥	٤٧/٢٥
السعودية	%١٧,٣	%١٩,٦	%٥,١	%٥,٣
	٤٣/١٢	٤٧/١٠	٤٣/٣٢	٤٧/٢٧
الإمارات العربية المتحدة	%١٥,٤	%١٦,٥	%٢,٥	%٦,٤
	٤٣/١٧	٤٧/١٢	٤٣/٤١	٤٧/٢٣

	معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة		معدل ملكية الأعمال الراسخة	
	تصنيفها عالميا		تصنيفها عالميا	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
مصر	%١١,٣	%٩,٢	%٥,٢	%٣,٦
	٤٣/٢٣	٤٧/٣٠	٤٣/٣١	٤٧/٤٠

المصدر: إعداد الباحثة ينظر في : (GEM "Global Entrepreneurship Monitor",٢٠٢٢) ، (GEM " Global Entrepreneurship Monitor", ٢٠٢١)

ويتضح من الجدول السابق أن جمهورية كوريا تصدرت مقدمة دول العالم في معدل ملكية الأعمال الراسخة لعاميين متتاليين، حيث أحتلت الرتبة الثانية لعام ٢٠٢٠ و الرتبة الأولي لعام ٢٠٢١ علي مستوي دول العالم ، بينما تصدرت دولة غواتيمالا مقدمة دول العالم في معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة؛ حيث أحتلت الرتبة الخامسة لعام ٢٠٢٠، والرتبة الرابعة لعام ٢٠٢١ علي مستوي دول العالم، وكذلك حققت غواتيمالا الصدارة في معدل ملكية الأعمال الراسخة وأحتلت فيها الرتبة الثالثة علي مستوي دول العالم لعام ٢٠٢١. وقد جاءت البرازيل ايضا من الدول المتقدمة في التصنيف العالمي لإجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة ومعدل ملكية الاعمال الراسخة لعام ٢٠٢١، إذ أحتلت الرتبة السابعة علي مستوي دول العالم فيهما.

وبالنظر إلي ترتيب مصر وفقا لهذا التصنيف العالمي ؛ يتضح تراجع ترتيب مصر في التصنيف العالمي لإجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة ومعدل ملكية الاعمال الراسخة؛ إذ أحتلت مصر الرتبة ثلاثة وعشرون في معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة لعام ٢٠٢٠ بينما تراجع ترتيبها فيها إلي الرتبة الثلاثين لعام ٢٠٢١، وكذلك قد أحتلت الرتبة الواحد والثلاثين في معدل ملكية الأعمال الراسخة ، بينما تراجع ترتيبها فيها إلي الرتبة أربعين لعام ٢٠٢١.

وكذلك وفقاً لأخر مسح احصائي قام به المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM" Global Entrepreneurship Monitor") لوصف وتقييم النظام البيئي لريادة الأعمال في الاقتصاد في ضوء تسعة شروط لإطار عمل ريادة الأعمال(EFC " ENTREPRENEURIAL FRAMEWORK CONDITIONS")، تم وضعها من خلال التساؤلات الآتية:

١,١.تمويل ريادة الأعمال هل هناك أموال كافية للشركات الناشئة الجديدة؟

١,٢.سهولة الوصول إلى تمويل ريادة الأعمال وهل من السهل الوصول إلى هذه الأموال؟

٢,١.سياسة الحكومة: الدعم والملائمة هل يشجعون ويدعمون الشركات الناشئة؟

٢,٢.سياسة الحكومة: الضرائب والبيروقراطية هل الاعمال الجديدة مثقلة بالأعباء؟

٣. برامج ريادة الأعمال الحكومية هل برامج دعم الجودة متوفرة؟

٤,١.تعليم ريادة الأعمال في المدرسة هل تقدم المدارس أفكارًا حول ريادة الأعمال؟

٤,٢.تعليم ريادة الأعمال بعد المدرسة هل تقدم الكليات دورات في بدء عمل تجاري؟

٥. عمليات نقل البحث والتطوير هل يمكن ترجمة البحث إلى أعمال تجارية جديدة؟

٦. البنية التحتية التجارية والمهنية هل هذه كافية ومعقولة التكلفة؟

٧,١.سهولة الدخول: ديناميكيات السوق، هل الأسواق حرة ومنفتحة ومتنامية؟

٧,٢.سهولة الدخول: الأعباء والتنظيم، هل تشجع اللوائح الدخول أم تقيده؟

٨. البنية التحتية المادية هل هي كافية وبأسعار معقولة؟

٩. الأعراف الاجتماعية والثقافية هل تشجع الثقافة روح المبادرة وتحتفي بها؟

جاءت مصر في المستوى رقم (ج) وحققت درجة عالية في حالتين فقط من الشروط التسعة لريادة الأعمال وهما : شرط أو حالة عبء الدخول المتعلق بالأعباء واللوائح بنسبة ٣,٨٣% ، وكذلك شرط توافر البنية التحتية المادية بنسبة ٦,٩١% . ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) التالي :

جدول (٢) شروط إطار ريادة الأعمال(EFC)

شروط إطار ريادة الأعمال(EFC)		المستوى "أ"		المستوى "ب"		المستوى "ج"	
١,١ التمويل	مرتفع	فنلندا	٧,١٣%	ليتوانيا	٦,٠٨%	الهند	٤,٩٦%
	منخفض	لوكسمبورج	٤,٧٣%	بيلاروسيا	٢,٥٨%	جمهورية الدومينيكان	٢,٤٢%
١,٢ الوصول	مرتفع	فنلندا	٦,٦١%	ليتوانيا	٥,٥٩%	الهند	٤,٧٣%
	منخفض	لوكسمبورج	٤,١٥%	بيلاروسيا	٢,٨١%	جمهورية الدومينيكان	٢,٧٨%
٢,١ السياسة	مرتفع	الإمارات العربية المتحدة	٦,٩٩%	ليتوانيا	٦,٠٩%	الهند	٥,٣١%
	منخفض	إسرائيل	٣,٤٤%	بيلاروسيا	١,٦٨%	السودان	٢,٢٤%
٢,٢ الأعباء	مرتفع	الإمارات العربية المتحدة	٧,٥١%	ليتوانيا	٦,٠٤%	الهند	٤,٦٩%
	منخفض	إيطاليا	٣,٧٥%	جمهورية سلوفاكيا	٣,٣٦%	السودان	٢,٢٤%
٣ البرامج	مرتفع	المملكة العربيةالسعودية	٦,٥٤%	إسبانيا	٦,٢٨%	كولومبيا	٥,٠٩%
	منخفض	إسرائيل	٤,١٣%	بيلاروسيا	٢,١٩%	السودان	١,٨١%
٤,١ المدارس	مرتفع	فنلندا	٦,٠٩%	ليتوانيا	٤,٧٤%	الهند	٣,٧٧%
	منخفض	اليابان	٢,١٣%	بولندا	١,٧٣%	إيران	٠,٩٤%
٤,٢ الكليات	مرتفع	الإمارات العربية المتحدة	٦,٤٢%	إسبانيا	٦,٠٦%	كولومبيا	٥,٩٤%
	منخفض	أيرلندا	٣,٩٩%	بولندا	٢,٨٦%	إيران	٢,٩٠%
٥ عمليات نقل البحث والتطوير	مرتفع	الإمارات العربية المتحدة	٦,١٩%	ليتوانيا	٥,٧٨%	الهند	٤,٣٨%
	منخفض	كندا	٤,٢٠%	بيلاروسيا	٣,٢٠%	جمهورية الدومينيكان	١,٩٢%
٦ البنية التجارية	مرتفع	النرويج	٦,٩٤%	ليتوانيا	٦,٨٠%	المكسيك	٥,٣٩%
	منخفض	اليابان	٤,٤٧%	عمان	٤,١٦%	إيران	٣,٩٤%

شروط إطار ريادة الأعمال(EFC)	المستوى "أ"			المستوى "ب"		المستوى "ج"	
٧,١ دخول ديناميكي	مرتفع	جمهورية كوريا	٧,٧٨%	تركيا	٧,٠٤%	السودان	٧,٠٣%
	منخفض	لوكسمبورج	٢,٩٩%	أوروغواي	٢,٦٦%	غواتيمالا	٣,٢٩%
٧,٢ عبء الدخول	مرتفع	هولندا	٦,٤٨%	ليتوانيا	٦,٤٧%	مصر	٣,٨٣%
	منخفض	إسرائيل	٣,٨٨%	عمان	٣,٢١%	إيران	٢,٦١%
٨ البنية التحتية	مرتفع	فنلندا	٨,٥٩%	ليتوانيا	٨,٥٢%	مصر	٦,٩١%
	منخفض	أيرلندا	٥,٢٣%	عمان	٤,٨٧%	السودان	٣,٥٤%
٩ الثقافة	مرتفع	إسرائيل	٧,٩٤%	ليتوانيا	٦,١٥%	جامايكا	٥,٨٤%
	منخفض	اليابان	٣,٦٣%	كرواتيا	٢,٩٦%	السودان	٣,٤٠%

Source: GEM (Global Entrepreneurship Monitor) (٢٠٢٢). Global Entrepreneurship Monitor ٢٠٢١/٢٠٢٢ Global Report: Opportunity Amid Disruption. London: GEM, p. ٨٧.

ويتضح من الجدول السابق أن مصر جاءت في المستوى رقم (ج) وحققت درجة عالية في حالتين فقط من الشروط التسعة لريادة الأعمال وهما : شرط أو حالة عبء الدخول المتعلق بالأعباء واللوائح بنسبة ٣,٨٣% ، وكذلك شرط توافر البنية التحتية المادية بنسبة ٦,٩١% . وقد شملت الشروط التسعة : التمويل (مدي توافر تمويل ريادة الاعمال ومدي سهولة الوصول للتمويل) ، السياسة(مدي توافر سياسة حكومية داعمة لريادة الاعمال وهل يوجد اعباء بيروقراطية بها ام لا)، البرامج(مدي توافر برامج ريادة اعمال حكومية داعمة للجودة)، المدارس والكليات (مدي توافر تعليم ريادة الاعمال في المدرسة وما بعد المدرسة في الكليات) ، عمليات نقل البحث والتطوير(إمكانية ترجمة الابحاث إلي اعمال تجارية جديدة) ، البنية التجارية (مدي توافر بنية تجارية مهنية)، سهول الدخول (مدي سهولة الدخول في عمل ريادي) ، البنية التحتية (مدي توافر بنية تحتية مادية) ، الثقافة (مدي توافر اعراف اجتماعية وثقافية تشجع علي روح المبادرة وريادة الاعمال)

وتحتل مصر المرتبة (٥٤) علي مستوي جميع الدول في التعليم الريادي، وتبلغ درجة مصر في التعليم الريادي في مرحلة التعليم العالي نحو (٣,٨) مقارنة بالمتوسط العالمي (٤,٨) ، ويتضح من الجدول رقم (٣)، أنه لا تزال طرق التدريس لا تشجع السلوكيات المرتبطة برجال

الاعمال مثل الابداع أو الاستقلالية أو المبادرات الشخصية ولا يوفر المحتوي التعليمي فهماً عن عمل اقتصاد السوق أو عملية خلق الأعمال.

جدول (٣) حالة التعليم الريادي في مصر خلال الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٧

م	الحالة	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	التدريس في التعليم الابتدائي والثانوي يشجع علي الابداع والاكتفاء الذاتي والمبادرة الشخصية	١,٧	١,٨	١,٨	١,٩
٢	التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية يوفر تعليمات كافية لمباديء اقتصاد السوق	١,٧	١,٦	١,٧	١,٧
٣	التعليم الابتدائي والثانوي يوفر ما يجذب الانتباه إلي ريادة الاعمال وانشاء شركة جديدة	١,٥	١,٥	١,٥	١,٧
٤	الكليات والجامعات توفر تحضير كافي لبدء ونمو مشروعات جديدة	٣	٢,٨	٣	٣,٢
٥	مستوي تعليم إدارة الأعمال يوفر التحضير الجيد والكافي لبدء ونمو مشروعات جديدة	٣	٢,٢	٣,٢	٣,٨
٦	أنظمة التعليم المهني والمهني المستمر توفر اعداد جيدة وكافية لبدء ونمو المشروعات الجديدة	٢,٨	٣	٣	٣,٢

Source: Ayman Ismail & others: Global Entrepreneurship Monitor (GEM), the American University in Cairo, school of Business, Egypt, ٢٠١٧/٢٠١٨. P٦٠

ويستخلص مما سبق أن أغلب دول العالم اصبحت تعتمد التعليم لريادة الأعمال في مختلف المراحل التعليمية وخاصة مرحلة التعليم الجامعي لتحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي

ومعالجة المشكلات الأقتصادية مما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع. بينما تعجز الجامعات المصرية عن عن إمداد المجتمع بخريجين ذو عقليات ريادية تتماشي مع احتياجات سوق العمل، مما يؤثر سلباً علي اقتصاد الدولة ويعرقل تحقق التنمية المستدامة للمجتمع بكافة أبعادها.

لذلك أصبح من الضروري التوجه نحو التعليم لريادة الأعمال لأنه يعد مدخلاً لتحسين كفاءة ومستوي خريجي مؤسسات التعليم الجامعي، وإكسابهم المهارات والخبرات الريادية اللازمة، وترسيخ الثقافة الريادية لديهم وروح المبادرة والقيادة، مما يمكنهم من القدرة علي التوظيف الذاتي وبدء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وبالتالي يؤدي ذلك إلي خفض معدل البطالة وزيادة فرص العمل ، والذي بدوره يعد أهم أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات.

ومن ثم تفرض ملامح ومشكلات الوضع الراهن لريادة الأعمال في مصر وضعف التعليم الريادي في الجامعات المصرية ضرورة التوجه لوضع رؤية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي بمصر نحو التعليم لريادة الأعمال ، إذ يسهم التعليم لريادة الأعمال في تنمية القدرات والمهارات الريادية للطلاب مما يوفر رواد أعمال مؤهلين وقادرين علي تحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وبناء الوطن وزيادة رفاهيته.

رابعا: الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة:

تسعي الدراسة – من خلال الإطار النظري وانطلاقاً من الوضع الراهن للتعليم الجامعي– إلي صياغة رؤية مقترحة تسهم في تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، من خلال المحاور الآتية:

أولاً: فلسفة الرؤية التربوية المقترحة:

يعد تطوير الشخصية الريادية لدي الشباب وتنمية خصائصهم الريادية لديهم وإكسابهم المهارات اللازمة لريادة الأعمال من أبرز الأتجاهات الحديثة المميزة لحركة التطوير التربوي حول العالم، كما أنها تعد أولولية من أولويات نظم التربية والتعليم نظراً لما يشهده العالم من متغيرات متسارعة وتطورات مختلفة.

من هنا وإنطلاقاً مما توصلت إليه الدراسة في إطارها النظري وتحليل الوضع الراهن للتعليم الريادي في التعليم الجامعي المصري ، تسعي الدراسة الحالية إلي بناء رؤية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء ابعاد التنمية المستدامة ، من خلال وضع فلسفة تربوية للتحول نحو التعليم لريادة الأعمال ووضع أدوار محددة للجامعات للتحول نحو التعليم لريادة الأعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب الجامعي والخريجين ، وإكساب الطلاب مهارات ريادة الأعمال وتنمية الخصائص الريادية لديهم.

ثانياً: أهداف الرؤية المقترحة: تهدف الرؤية المقترحة إلي صياغة بعض الآليات الإجرائية التي تسهم في تطوير التعليم الجامعي نحو تفعيل التعليم لريادة الأعمال في ضوء ابعاد التنمية المستدامة وبما يتناسب مع ظروف وإمكانيات الجامعات المصرية.

ثالثاً: منطلقات الرؤية المقترحة:

يمكن تحديد منطلقات الرؤية المقترحة فيما يلي:

- المتغيرات والتغيرات العالمية المؤثرة علي جميع المنظمات والمؤسسات ومنها الجامعات مثل: توجه العالم نحو تحقيق التنمية المستدامة وتطبيق أهدافها، والسعي للحد من البطالة والفقر، وتحول الاقتصاد وسوق العمل الي اقتصاد المعرفة والسوق الرقمي، والعولمة، مما دفع دول العالم إلي السعي لمعالجة المشكلات الاقتصادية ومواكبة سوق العمل ومتغيراته واحتياجاته، وقد تأثر الاقتصاد المصري بهذه المتغيرات مما يستوجب السعي لتطوير التعليم لمواكبة التغيرات العالمية.
- الاهتمام العالمي المتزايد نحو تحويل الجامعات من جامعات تقليدية إلي جامعات ريادية لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة البطالة في المجتمعات ؛ عن طريق الأهتمام بتفعيل التعليم لريادة الأعمال وذلك بهدف تطوير وتغيير دور التعليم الجامعي من التركيز علي مبدأ التوظيف إلي التركيز علي مبدأ التوظيف الذاتي ونشر ثقافة العمل الحر وصناعة فرص العمل.
- واقع سوق العمل في مصر وما يواجهه من تحديات ومشكلات، خاصة وجود فجوة بين العرض والطلب لخريجي الجامعات، والزيادة المفرطة في عدد الخريجين الجامعيين، وكذلك ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات في مصر.
- تدني العلاقة بين مدخلات التعليم الجامعي ومخرجاته، إذ لا يتناسب ما يقدمه التعليم الجامعي من مناهج ومقررات دراسية وإعداد للحياة العملية مع المتطلبات والمهارات اللازمة لإكتشاف فرص العمل وصنعها بدلا من إنتظارها.

رابعا: آليات تنفيذ الرؤية المقترحة:

ترتكز أليات تنفيذ الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء ابعاد التنمية المستدامة علي خمس عناصر أساسية متمثلين في: قيادة وحوكمة ريادية، تعليم ريادي ، بناء وإعداد رواد الأعمال، البيئة التنظيمية والتمويل، والتقييم وقياس الأثر.

ويوضح الشكل رقم (١) التالي هذه العناصر:

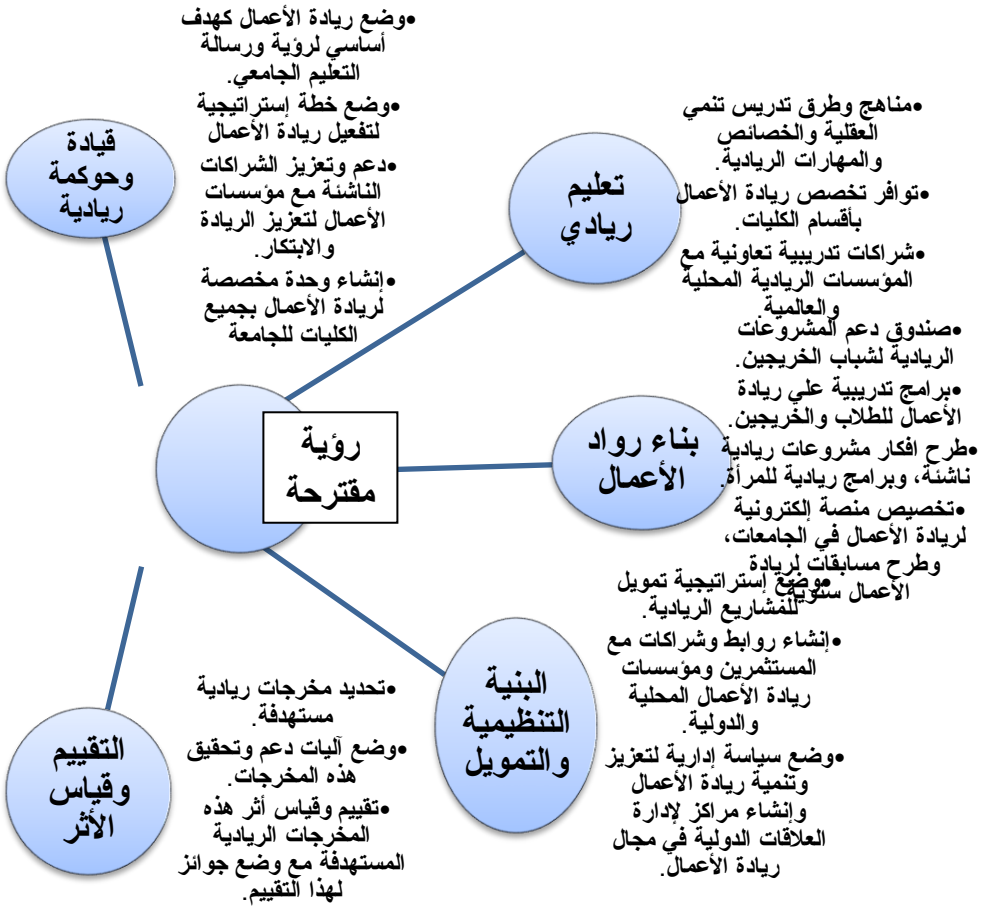

شكل (١) اليات تنفيذ الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الاعمال في ضوء ابعاد التنمية المستدامة،المصدر: إعداد الباحثة

ويوضح الشكل السابق أن الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة تستند إلى مجموعة من الآليات المقترحة المتمثلة في الحوكمة والقيادة الريادية والتعليم الريادي وإعداد وبناء رواد الأعمال، والتمويل الكافي للتعليم لريادة الأعمال بالإضافة إلي المتابعة والتقييم وقياس الأثر لمؤسسات التعليم الجامعي، ويمكن تناول هذه الآليات المقترحة تفصيليا فيما يلي:

١ آلية القيادة والحوكمة الريادية:

١,١ وضع خطة إستراتيجية قومية لريادة الأعمال بصفة عامة ولتفعيل التعليم لريادة الأعمال في الجامعات المصرية بصفة خاصة ، يتم من خلالها تحديد الفلسفة والملامح الرئيسة والسياسة العامة للتعليم لريادة الأعمال، وتتولي إدارة تطبيقها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع ترك قدر من الحرية لكل جامعة في تنفيذ هذه الرؤية والسياسة العامة بما تراه مناسباً لإمكاناتها البشرية والمادية.

١,٢ تضمين التعليم لريادة الأعمال في رؤية ورسالة جميع الكليات للجامعة، بما يضمن دمج التعليم لريادة الأعمال في نظام التعليم الجامعي وإرساء ثقافة العمل الحر وبناء العقلية الريادية والفكر الريادي لدي الطلاب.

١,٣ توافر قيادات ريادية مؤهلة للعمل علي تفعيل التعليم لريادة الأعمال، وقادرة علي توفير البنية التحتية اللازمة للتعليم لريادة الأعمال والعمل الريادي.

١,٤ تعيين نائب رئيس للجامعة مسؤول عن الأبتكار وريادة الأعمال.

٢ آلية التعليم الريادي:

٢,١ تحديد مخرجات تعلم ريادية مستهدفة تتضمن المهارات والمعارف والأهداف والكفاءات المنشودة بكل برنامج دراسي في الكليات، وأن يكون لدي اعضاء هيئة التدريس والطلاب وعي كافي لمخرجات التعلم لريادة الأعمال المتوقعة وسبل تحقيقها وقياسها.

٢,٢ دمج التعلم الريادي في العملية التعليمية وأعتماد أساليب وطرق تدريس حديثة وفعالة للمقررات والبرامج الدراسية تنمي ريادة الأعمال وإدارة المشروعات ، مثل: الأهتمام بالجانب العملي في التعليم وتخصيص زيارات ميدانية للمشروعات الريادية الناجحة،

والتدريب الداخلي ولعب الأدوار، وعقد لقاءات مع رواد الأعمال الناجحين مما يسهم في إكساب الطلاب روح المبادرة وينمي الخصائص الريادية لديهم.

٢,٣ تدريب اعضاء هيئة التدريس بجميع الكليات علي كيفية تطبيق وتبني هذه الأساليب والطرق الحديثة في التعليم لريادة الأعمال، والأهتمام بتوفير البنية التحتية والمقومات اللازمة المعينة لهم في تطبيق هذه الأساليب والطرق التعليمية بصورة فعالة وواقعية.

٢,٤ إنشاء منتدي خاص بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية يربط فيما بينهم لتسهيل عملية التواصل والتفاعل بينهم لتبادل الخبرات والأفكار المبتكرة وتبادل الأبحاث والتجارب الناجحة في التعليم الريادي وريادة الأعمال وكيفية تدريب الطلاب عليها مما يثري الخبرة التربوية لدي اعضاء هيئة التدريس وينمي قدرتهم علي تعزيز الفكر الريادي لدي الطلاب واكسابهم المهارات الريادية.

٢,٥ عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل لريادة الأعمال بالجامعات المصرية بصورة منتظمة، ودعوة رواد الأعمال وأصحاب المشورعات الريادية الناجحة للحضور والمشاركة فيها لتبادل الخبرات الريادية وتقديم تجاربهم الناجحة مع اعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٣ آلية إعداد وبناء رواد الأعمال:

٣,١ إنشاء مركز لريادة الأعمال بكل جامعة ؛ يقوم هذا المركز بتقديم ورش عمل وندوات ودورات لجمع وإعداد وتنسيق الأفكار الريادية بهدف تحويلها إلي مشروعات مبتكرة ريادية وتسويقها للفئات المعنية والمستهدفة في المجتمع، بالإضافة إلي الأهتمام بتقديم برامج أعمال ريادية للمرأة لدعمها في تنفيذ مشروعات ريادية مناسبة لها.

٣,٢ عقد مسابقات لريادة الأعمال بشكل دوري لطلاب الجامعة وطرح بعض الجوائز المادية والعينية للكشف عن مهارات الطلاب الأبداعية والريادية وتشجيع العقليات الريادية ومنحهم فرص تجربة ريادة الأعمال واختيار أفضل المشروعات التي تتسم بالإبداع كمشروعات تخرج مع عقد ورش عمل لتوعية الطلاب بآليات ومتطلبات تنفيذ وإقامة هذه المشروعات.

٣,٣ تخصيص تقديم مشروع ريادي كمتطلب من ضمن متطلبات التخرج لطلاب الجامعات، بهدف إعداد مشروعات ريادية ناشئة تحت إشراف اساتذة الجامعات ورواد الأعمال

الناجحين في المجتمع، وتقديم الدعم للخريجين أصحاب الشركات الناشئة في مجال الملكية الفكرية، ومساعدتهم في تسويقها للمجتمع المحلي والإقليمي عن طريق مركز متخصص لريادة الأعمال بالجامعة.

٣,٤ تقديم دورات وبرامج تدريبية لإكساب الطلاب المعرفة الريادية الكافية وتنمية مهاراتهم لتحقيق وتنفيذ المشروعات الريادية الناشئة من خلال تنمية وعيهم بطرق التمويل والمسائل القانونية والتنظيمية وكيفية تحديد عوامل النجاح والفشل للمشروع وبناء العلاقات وإدارة المخاطر.

٣,٥ تخصيص لجنة استشارية لتقديم الإستشارات المالية والإدارية والفنية لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة ومتابعة وتقييم هذه المشروعات وتقديم الدعم الكافي للمشروع الناشيء في مرحلته الأولي التجريبية.

٤ مقترحات آلية التمويل والبنية التنظيمية:

٤,١ وضع إستراتيجية تمويل طويلة الأجل واعتماد ميزانية مناسبة – في حدود موارد كل جامعة– لتفعيل وتنمية مستوي التعليم لريادة الأعمال بها.

٤,٢ تنويع مصادر وأوجه التمويل من خلال مشاركة المؤسسات الإنتاجية والصناعية و توثيق العلاقات والتعاون مع المستثمرين لتعزيز المشاركة والمساهمات المالية مع إتاحة فرص للتدريب في هذه المؤسسات.

٤,٣ تأسيس صندوق دعم مشاريع ريادة الأعمال بكل جامعة بهدف تحويل الأفكار الإبداعية والريادية إلي مخرجات واقعية ، من خلال دعم المشروعات الريادية وتمويل مسابقات وبرامج ريادة الأعمال، وتتضمن مصادره المنح وأسهم وعوائد المشروعات الإنتاجية والريادية.

٤,٤ إعتماد سياسة رسمية بشأن التطوير المهني الريادي لجميع اعضاء هيئة التدريس والعاملين في ضوء السياسة العامة للجامعة واستراتيجيتها، فضلا عن توعيتهم بمؤشرات الأداء التي تسهم في تنفيذ وتحقق الأهداف الريادية لاستراتيجية الجامعة نحو ريادة الأعمال مع متابعة قياس تحقق هذه الأهداف بشكل منتظم.

٤,٥ توفير حوافز تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين المشاركين في انشطة ومسابقات ريادة الأعمال مثل تقديم الجوائز والمنح وتخفيف عبء العمل وما إلي ذلك.

٥ آلية التقييم وقياس الأثر:

٥,١ تشجيع الكليات بالجامعات علي قياس أثر الأنشطة والبرامج الريادية التي تقوم بها بإستمرار، ووضع جوائز تحفيزية للكليات ومؤسسات التعليم الجامعي التي تظهر أثراً قوياً وأبتكاراً في أنشطتها الريادية.

٥,٢ تحديد مخرجات التعليم لريادة الأعمال المستهدفة المراد تقييمها.

٥,٣ وضع أليات تحقيق وتقييم هذه المخرجات بواسطة أستخدام أدوات قياس وطنية لتقييم هذه المخرجات وانشاء قواعد بيانات لتمكين الجامعات من تحليل البيانات بسهولة.

٥,٤ قيام كل كلية في الجامعة بمراجعة وتقييم البرامج والدورات التعليمية والخطط والمقررات الدراسية الريادية التي تقدمها بشكل دوري ومنتظم من أجل تطوير البرامج والمقررات التعليمية والمناهج الدراسية بما يتماشي مع متطلبات سوق العمل.

المراجع

١. ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين (د.ت). لسان العرب. ج٣، بيروت: دار صادر.
٢. أحمد، عصام سيد (٢٠١٥). التعليم الريادي مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. *مجلة كلية التربية ببورسعيد*، ١٨، مصر.
٣. احمد، لمياء محمد؛ ابراهيم، إيمان عبدالفتاح (٢٠١٤). سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة منها في مصر. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، العدد(٥٣). رابطة التربويين العرب. القاهرة.
٤. الأغا، وفيق حلمي (٢٠٠٩). الريادة في الشركات العربية بمنظور استراتيجي. *مجلة جامعة الأزهر*. سلسلة العلوم الإنسانية. ١- A (١١). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. الجامعة الإسلامية بغزة.
٥. الأمم المتحدة (١٩٩٣). تقرير *مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية " ريو دي جانيرو*، ٣-١٤ يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، نيويورك.
٦. الأمم المتحدة (٢٠٠٢). تقرير *مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة* .جوهانسبرغ. جنوب افريقيا. ٢٦ اغسطس-٤ سبتمبر. نيويورك.
٧. الأمم المتحدة (٢٠١٢). تقرير *مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة*. ريو دي جارينو. البرازيل. يونيه
٨. الأمم المتحدة: الجمعية العامة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة، متاح علي، بتاريخ دخول ٢٠٢٢/١/٩
https://www.un.org/ar/ga/president/٦٥/issues/sustdev.shtml
٩. الحسن، عبدالرحمن محمد (٢٠١١). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها. بحث مقدم *لملتقي إستراتيجية الحوكمة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*، جامعة المسيلة ، السودان، ١٥-١٦ نوفمبر.

١٠.الدوبيي، عبدالسلام بشير (٢٠١٤). ثقافة المبادرة توجهات اجتماعية سلوكية في الريادة وتأسيس المشروعات الصغري. *المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال (نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال)*. في الفترمن من ٩-١١ سبتمبر. الرياض. المملكة العربية السعودية.

١١.السعيد، عصام سيد احمد (٢٠١٥). التعليم الريادي لدعم توجيه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. التعليم الريادي مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. *مجلة كلية التربية ببورسعيد*. عدد ١٨. يونيه

١٢.الصفدي، ليلك أحمد؛ أبونفيسة، ربنا عبدالله (٢٠١٢). واقع ريادة الأعمال النسائية في المملكة العربية السعودية. *أعمال ملتقيات (المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية)*. مصر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

١٣.عباس، مني حلمي (٢٠١٥). التداخل بين ابعاد التنمية المستدامة والفقر، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ع ١، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

١٤.عبدالغني، محمد فتحي (٢٠٢٠). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.

١٥.عبدالغني، محمد فتحي (٢٠٢٠). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.

١٦.عبدالله، مجدي عبدالرحمن (٢٠١٤). رؤية تربوية مقترحة للتحول بشباب الجامعة المصرية من اللامعيارية الي الريادية. *مجلة المعرفة التربوية*. ٤(٢). الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها. مصر.

١٧.عبده، هاني سعيد (٢٠١٥). أثر خصائص الريادة في تكوين الاتجاهات نحو تأسيس المشاريع الريادية بعد التخرج: دراسة مقارنة جامعة تبوك وجامعة فهد بن سلطان. *مجلة مركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامي*، ٥٧ (١٩). مصر.

١٨.عبيد، شاهر (٢٠١٦). الإبداع والريادة في المؤسسة الصناعية، *المؤتمر العلمي الدولي حول: الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال*. الأردن. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، مايو.

١٩.علاش، أحمد (٢٠١٦). أثر الإبداع والابتكار علي الريادة في المؤسسات الصغيرة. ابحاث *الندوة العلمية الثالثة: الإبداع الإداري في العالم العربي*، الأردن، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

٢٠.عيد، أيمن عادل (٢٠١٤). التعليم الريادي: مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي. *المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال (نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال)*، الفترة من: ٩-١١ سبتمبر. الرياض. المملكة العربية السعودية.

٢١.كورتل، فريد؛ نصيرة، لبجيري (٢٠١١). الإبداع والريادة في المؤسسة الصناعية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، ٤(٩). جامعة سعد دحلب البليدة. الجزائر.

٢٢.مبارك، مجدي عوض (٢٠١٤). التربية الريادية والتعليم الريادي. *مجلة رسالة المعلم* . ٢ (٥١). الأردن. حزيران.

٢٣.محمد، ايثار عبدالهادي، وسلمان، سعدون محمد (٢٠١١) دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية. مجمع مداخلات *الملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*. جامعة ورقلة. الجزائر. نوفمبر.

٢٤.المخلافي، عبد الملك بن طاهر(٢٠١٧). التعليم الحكومى لريادة الأعمال ودوره فى تحقيق أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠). دراسة أستطلاعية على الجامعات الحكومية فى مدينة الرياض، فى *مؤتمر " دور الجامعات السعودية فى تفعيل رؤية ٢٠٣٠"*. جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية، ١١-١٢ يناير.

٢٥.مراد، ناصر (٢٠٠٩). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*. عدد٤٦. الجزائر.

٢٦.المطيري، صفاء (٢٠١٩). *التعلم الريادي*. المعهد العربي للتخطيط. عدد ١٤٩. الكويت

٢٧.موسي، وحيدة حامد (٢٠١٤). المبادرة الشبابية وعلاقتها بالريادة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني الأردني. *رسالة دكتوراة غير منشورة*. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.

٢٨.مؤتمر الأمم المتحدة، ١٩٧٢، متاح علي https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

٢٩.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٥). *الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ STI-EGY*. مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.٢٠١٥-٢٠٣٠. جمهورية مصر العربية.

٣٠. **Abd Latif, N. & Abdullah, A. & Jan, N. (٢٠١٦). A Pilot Study of Entrepreneurial Orientation towards Commercialization of University Research Products, *Science Direct, Procedia Economics and Finance* ٣٧, ٩٣.**

٣١. **Abubakar, I. R. (٢٠١٧). Access to sanitation facilities among Nigerian households: Determinants and sustainability implications. College of Architecture and Planning, University of Dammam, *Saudi Arabia; Sustainability,*٩(٤). doi: ١٠,٣٣٩٠/su٩٠٤٠٥٤٧.**

٣٢. **Alain, F. (٢٠١٣). Personal views on the future of entrepreneurship Education, *Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal,* ٢٥ (٧-٨), July, ٦٩٢ – ٧٠١.**

٣٣. **Alexandria, V. & Brent, P. & Alicia, R. (٢٠١٤). *Entrepreneurship Education and Training Programs around the World Dimensions for Success,* Washington, D,C, the world Bank.**

٣٤. **Ayman Ismail et al. (٢٠١٧). *Global Entrepreneurship Monitor (GEM),* the American University in Cairo, school of business. Egypt, ٢٠١٧/٢٠١٨.**

٣٥. **Bige, A. & Nihan, Y. (٢٠١١). Is Entrepreneurship Education Really Needed?, Insights On Entrepreneurship Education In Public Universities In Turkey: Creatin Entrepreneurs Or Not?.**

Science Direct, Procedia Social and Behavioral Sciences, ٢٤, ٦٦٣–٦٧٦.

٣٦. **Browning, M., & Rigolon, A. (٢٠١٩). School green space and its impact on academic performance: A systematic literature review.** ***International Journal of Environmental Research and Public Health,*** **١٦(٣). doi:١٠,٣٣٩٠/ijerph١٦٠٣٠٤٢٩.**

٣٧. **Chung-Gyu Byun et al. (٢٠١٨): A study on the effectiveness of entrepreneurship education programs in higher education institutions: A case study of Korean graduate programs,** ***journal of open innovation: technology, market, and complexity,*** **June**

٣٨. **Črnjar,M. & Črnjar, K. (٢٠٠٩).** ***Management of Sustainable Development,*** **Opatija: Faculty of Tourism and Hotel Management Opatija, University of Rijeka.**

٣٩. **Du Pisani, J. A. (٢٠٠٦). Sustainable development – historical roots of the concept.** ***Environmental Sciences,*** **٣(٢), ٨٣–٩٦. doi:١٠.١٠٨٠/ ١٥٦٩٣٤٣٠٦٠٠٦٨٨٨٣١**

٤٠. **Egypt Network for Integrated Development (٢٠١٤).** ***Entrepreneurship in Egypt Opportunities. Challenges and recommendations.*** **Policy Brief٠٠٣. Retrieved on ٦th of April from:**
http://enied.org.eg/U.polads/PDF/PB٣_entrepreneurship_egypt.pdf.

٤١. **Etzkowitz, H., & Zhou, C. (٢٠٠٨). Introduction to special issue - Building the entrepreneurial university: A global perspective.** ***Science and Public Policy,*** ***٣٥*****(٩),** ٦٢٧–٦٣٥

٤٢. **GEM (Global Entrepreneurship Monitor) (٢٠٢١). *Global Entrepreneurship Monitor ٢٠٢١/٢٠٢٢ Global Report.* London: GEM.**

٤٣. **GEM (Global Entrepreneurship Monitor) (٢٠٢٢). *Global Entrepreneurship Monitor ٢٠٢١/٢٠٢٢ Global Report: Opportunity Amid Disruption*. London: GEM.**

٤٤. **GERA. (٢٠١٨). *Global Entrepreneurship Monitor- Global Report ٢٠١٧/١٨*. London, United Kingdom.**

٤٥. **Gibb, A. (٢٠١٢). Exploring the synergistic potential in entrepreneurial university development: towards the building of a strategic framework. *Annals of Innovation & Entrepreneurship*, ٣(١), ١٦٧٤٢. https://doi.org/١٠,٣٤٠٢/aie.v٣i٠,١٧٢١.**

٤٦. **Gray, R. (٢٠١٠). Is accounting for sustainability actually accounting for sustainability…and how would we know? An exploration of narratives of organizations and the planet. *Accounting, Organizations and Society*, ٣٥(١), ٤٧–٦٢. doi:١٠,١٠١٦/j.aos.٢٠٠٩,٠٤,٠٠٦.**

٤٧. **Hák, T., Janoušková, S., & Moldan, B. (٢٠١٦). Sustainable development goals: A need for relevant indicators. *Ecological Indicators*, ٦٠(١), ٥٦٥–٥٧٣. doi:١٠,١٠١٦/j. ecolind.٢٠١٥,٠٨,٠٠٣**

٤٨. **Hala Hattab (٢٠١٤). Impact of entrepreneurship education on entrepreneurial intentions of University Students in Egypt", *the journal of entrepreneurship*, Vol. ٢٣, No. ١.**

٤٩. **Hattab,H. (٢٠١٢).Egypt Entrepreneurship Report ٢٠١٢, Global Entrepreneurship Monitor, *International Development Research Center*, Ottawa, Canada and Silatech.,Dec**

٥٠. **Hussain, F., Chaudhry, M. N., & Batool, S. A. (٢٠١٤). Assessment of key parameters in municipal solid waste management: a prerequisite for sustainability.** ***International Journal of Sustainable Development & World Ecology*****.**

٥١. **Jenkins, W. (٢٠٠٩).** ***Berkshire encyclopedia of sustainability: the spirit of sustainability,*** **Vol. ١ (١st ed.). Berkshire: Berkshire Publishing Group.**

٥٢. **Justice Mensah . (٢٠١٩). Sustainable development: Meaning, history,principles, pillars, and implications for human action: Literature review,** ***Cogent Social Sciences*****, ٥:١, ١٦٥٣٥٣١, DOI: ١٠,١٠٨٠/٢٣٣١١٨٨٦,٢٠١٩,١٦٥٣٥٣١.**

٥٣. **Kamariah, I. & Melati, A. & Omar, W. & Aziz, A. & Khairiah, S. Akhtar, C. (٢٠١٥). Entrepreneurial Intention, Entrepreneurial Orientation of Faculty and Students Towards Commercialization,** ***ScienceDirect, Procedia -Social and Behavioral Sciences*** **١٨١, ٣٤٩.**

٥٤. **Klarin, T. (٢٠١٨). The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues,** ***Zagreb International Review of Economics & Business,*** **Vol. ٢١, No. ١, pp. ٦٧-٩٤**

٥٥. **Kolk, A. (٢٠١٦). The social responsibility of international business: From ethics and the environment to CSR and sustainable development.** ***Journal of World Business,*** **٥١(١), ٢٣–٣٤. doi:١٠,١٠١٦/j.jwb.٢٠١٥,٠٨,٠١٠**

٥٦. **Laura Rosendahl et al. (٢٠١٢). The effect of early entrepreneurship education: evidence from a randomized field experiment,** ***Institute for the study of labor,*** **Discussion, No. ٦٥١٢, April.**

٥٧. **Marina, D. (٢٠١٥). Unraveling the attitudes on entrepreneurial universities: The case of Croatian and Spanish universities, *Science Direct,* Technology in Society,٤.**

٥٨. **Noômen, L. & Soumendra, D. & Mahjouba, Z. (٢٠١٣). Does Microfi & nance Promote Entrepreneurship and Innovation? A Macro Analysis, *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development.***

٥٩. **Sachs, W. (٢٠١٠). *Environment. In W. Sachs (Ed.), The Development Dictionary: A guide to knowledge as power* (٢nd ed.) (pp. ٢٤-٣٧). London, New York: Zed Books.**

٦٠. **Sascha Kraus& Ilkka Kauranen (٢٠٠٩). Strategic management and entrepreneurship: Friends or foes?, Int. *Journal of Business Science and Applied Management,* Volume ٤, Issue ١**

٦١. **Schwab,K. (٢٠١٤). *The Global Competitiveness Report ٢٠١٤/٢٠١٥*, World Economic Forum**

٦٢. **Scopelliti, M., Molinario, E., Bonaiuto, F., Bonnes, M., Cicero, L., De Dominicis, S., & Bonaiuto, M. (٢٠١٨). What makes you a "hero" for nature? Socio psychological profiling of leaders committed to nature and biodiversity protection across seven; EU countries. *Journal of Environmental Planning and Management,* ٦١, ٩٧٠–٩٩٣. doi:١٠,١٠٨٠/ ٠٩٦٤٠٥٦٨,٢٠١٧,١٤٢١٥٢٦.**

٦٣. **Slinger, J & Tommy V &, Sjaak, B & Erik, S & Vasudeva, V. (٢٠١٥). How Education, Stimulation, and Incubation Encourage Student Entrepreneurship: Observations from MIT, IIIT, and Utrecht University, Science Direct, The *International Journal of Management Education,* ١٣.**

٦٤. **Ufuk, O & Ozlem, K (٢٠١٥). Conceptual Development of Academic Entrepreneurial Intentions Scale,** ***ScienceDirect, Procedia - Social and Behavioral Sciences*** **١٩٥, ٨٨١ – ٨٨٧.**

٦٥. **UNITED NATIO (٢٠١٥).** ***TRANSFORMING OUR WORLD: THE ٢٠٣٠ AGENDA*** **FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT. Available at sustainabledevelopment.un.org.**

٦٦. **Vegard Johansen& Others (٢٠١٢). Entrepreneurship Education and Pupils' Attitudes towards Entrepreneurs, Entrepreneurship – Born,** ***Made and Educated,*** **InTech Europe.**

٦٧. **Willis, K. (٢٠٠٥).** ***Theories and Practices of Development*****. London, New York: Rout ledge.**